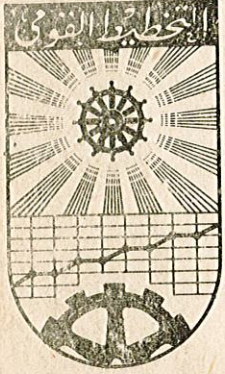


الجمهورية العربية المتحدة



مجمع التخطيط القومى

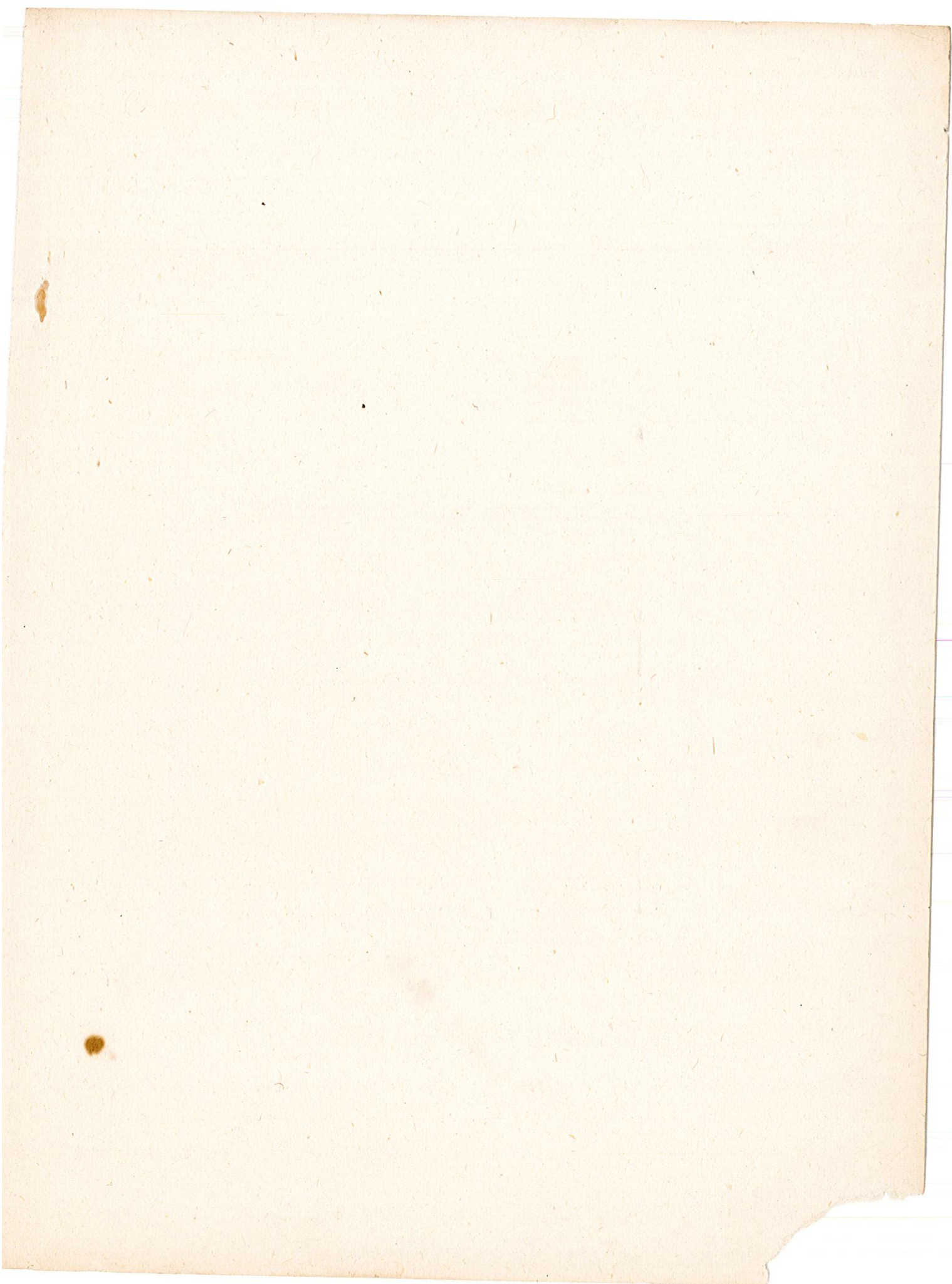
مذكرة رقم (٨٤)

محاضرات في اقتصاديات الاستهلاك

د. فائقة الرفاعى

ابريل ١٩٧٠

القاهرة



المحتويات

رقم الصفحة

١		١	الفصل الاول : دراسة الاستهلاك ، اهميته ، انواعه ، وطرق تمويله
١		١٠١	اهمية دراسة الاستهلاك
٣		٢٠١	انواع الاستهلاك النهائي :
٣		*	الاستهلاك السلعي والخدمي
٤		*	الاستهلاك الذاتي والاستهلاك عن طريق السوق
٥		*	الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي
٥		٣٠١	تمويل الاستهلاك
٧		٧	الفصل الثاني : الطلب الاستهلاكي على المستوى الفردي
٧		١٠٢	اسلوب التحليل الحدي :
٨		*	فكرة المنفعة
٨		*	المنفعة الكلية
٩		*	المنفعة الحدية
١١		*	سلوك المستهلك
١٣		*	منحنيات الطلب
١٦		٢٠٢	اسلوب منحنيات السواء :
١٦		*	طبيعة منحنيات السواء
١٨		*	التوازن واسلوب منحنيات السواء
٢٢		*	منحنيات الطلب
٢٦		*	منحنيات انجل
٢٧		*	الاثار الاحلالي والاثار الداخلي

٢٩		الفصل الثالث : محددات الاستهلاك القومي
٢٩		١٠٣ انواع الحاجات الاقتصادية وكيفية اشباعها
		* مشكلة التفضيل بين اشباع حاضر واشباع
٣٠		في المستقبل
		* مشكلة التفضيل بين اشباع حاجات فردية
٣١		وحاجات جماعية
٣٢		٢٠٣ المحددات الموضوعية للانفاق الاستهلاكي القومي
٣٣		* كينز والاستهلاك القومي
٣٧		٣٠٣ بعض الدراسات التطبيقية لدوال الاستهلاك
٤١		الفصل الرابع : مرونة الطلب الاستهلاكي
٤١		١٠٤ المرونة السعرية
٤٤		* المرونة التبادلية للطلب
٤٥		٢٠٤ المرونة الدخلية
٤٥		* النموذج الخطي
٤٧		* النموذج اللوغاريتمي والنصف لوغاريتمي
٤٨		* نموذج ثورنكفيست
٤٨		أ - حالة السلع الضرورية
٤٩		ب - حالة السلع الكمالية
٥٠		ج - حالة السلع شبه الضرورية

رقم الصفحة

٥٢		الفصل الخامس: استخدام بيانات الاستهلاك لتقدير الطلب الاستهلاكي
٥٢		١٠٥ مصادر بيانات الاستهلاك
٥٢		* البيانات المقطعية
٥٣		* البيانات السوقية (المتسلسلات الزمنية)
٥٤		٢٠٥ تحليل ميزانية الاسرة في ج ع م
٥٤		٢٠٥ أ.. بحث ميزانية الاسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨
٥٦		٢٠٥ ب.. بحث ميزانية الاسرة لعامي ١٩٦٥/٦٤
		٣٠٥ بعض الدراسات التطبيقية لمرونة الانفاق الاستهلاكي
٥٧		في الج ع م
٦٢		٤٠٥ استخدام المتسلسلات الزمنية لتقدير دوال الطلب
٦٢		٠١ طريقة المربعات الصغرى
٦٣		٠٢ طريقة اعظم الاحتمالات
٦٥		الفصل السادس: تطور الاستهلاك النهائي في ج ع م خلال الستينيات
٦٥		١٠٦ التنمية الاقتصادية وتمويل الاستثمار
٦٨		٢٠٦ التضخم في الطلب الاستهلاكي وعناصره
٧٠		* عناصر التضخم في الطلب الاستهلاكي
٧٢		٣٠٦ تطور الاستهلاك من بعض السلع
٧٤		٤٠٦ عوامل تزايد الاستهلاك النهائي
٧٧		٥٠٦ ضرورة التحكم في الاستهلاك النهائي ووسائله

1894

1. The first thing I noticed when I stepped
out of the train was the cold. It was a
sharp, biting cold that seemed to penetrate
my very bones. I had heard that the
winter was harsh, but I didn't realize it would
be so intense. The wind whistled through the
streets, carrying with it a promise of
trouble. I pulled my coat tighter around
me and tried to ignore the chill. The
city was a blur of motion as I walked
towards my destination. The people around
me were bundled up in heavy coats and
hats, their faces pale from the cold. I
felt like an intruder in this frozen world.

2. The second thing I noticed was the
silence. It was a strange, oppressive
silence that seemed to hang over the city.
I had expected the noise of the city, the
honking of horns and the chatter of people.
But instead, I was greeted by a profound
quiet. The only sounds I could hear were
the crunch of my boots on the snow and
the occasional distant bell. It was a
silence that felt like a heavy blanket, one
that I didn't want to remove. I
looked around at the empty streets and
the closed shops. It was as if the city
had been hit by a great disaster and
was now in a state of mourning.

الفصل الأول

دراسة الاستهلاك ، أهميته ، أنواعه وطرق تمويله

١٠١ أهمية دراسة الاستهلاك :

معنى دراسة قرارات المستهلكين بشأن توزيع انفاقهم تحديد الطلب الاستهلاكى على السلع المختلفة ، كما أن هذه الدراسة تحدد ، بطريق غير مباشر ، الطلب على المواد الخام وعوامل الإنتاج الأخرى . ولما كان الادخار ما هو الا الفرق بين الدخل والاستهلاك ، فان قرارات الأفراد بخصوص الاستهلاك تعنى فى ذات الوقت اتخاذ قراراتهم بشأن الادخار (الاستهلاك فى المستقبل) وهذا يحدد بالطبع امكانية تراكم رأس المال .

ولقد اهتم عدد كبير من الاقتصاديين منذ زمن بعيد بدراسة اقتصاديات الاستهلاك القومى . فقد اهتمنى مارشال A. Marshall بدراسة العلاقة بين الدخل القومى والادخار القومى فى الأجل الطويل ، كما أن كلارك J.M. Clark أشار الى دالة الاستهلاك فى الأجل القصير وأهمية معرفتها لدراسة الدورات الاقتصادية . ولقد اشتهر كينز J.M. Keynes بدالة الاستهلاك حيث أنها هى المحرك الاساسى لنظامه الاقتصادى الذى يتخيله . ولقد دارت خلال الثلاثين عاما الماضية مناقشات عديدة بعضها يتسم بالصيغة النظرية والآخر بالصيغة التطبيقية هادفة الى معرفة العوامل المختلفة التى تؤثر على دالة الاستهلاك القومى واتجاهات هذه العوامل ومدى تأثيرها على حجم الاستهلاك . ويرجع هذا الاهتمام بدراسة الاستهلاك القومى الى أسباب عديدة أهمها :

١ - أهمية الادخار فى تكوين الثروة ونمو الطاقة الانتاجية للسلع والخدمات . فلا استهلاك ما هو الا استخدام الحاضر للموارد الانتاجية المختلفة والادخار ما هو الا زيادة المتاح — من هذه الموارد من أجل زيادة الانتاج وبالتالي الاستهلاك فى المستقبل . وقد يكون من الصعب ، من الناحية التطبيقية ، قياس الدخل القومى الصافى ، والاستهلاك ، والادخار والثروة . . . الخ بذات الطريقة التى نفرق بها بين المتاح للحاضر والمتاح للمستقبل . فمثلا نجد أن قياس حجم الادخار فى الوقت الحاضر لا يعطى صورة صادقة فى أغلب الاحوال مما يكتنزه المجتمع من أجل المستقبل . ولنعطى مثالا على ذلك بالصعوبة العملية والنظرية التى تكتنف محاولة التعرف وقياس الادخار الذى يكمن فى الافراد فى شكل زيادة فى التعليم وخلق المهارات الجديدة . ولم تقم الحسابات القومية حتى الآن بأية تقديرات للانفاق على التعليم وادماجه ضمن حجم الادخار . وبرغم هذه الصعوبات فلا يمكن تجاهل أهمية القرارات التى يقوم بها الافراد كمستهلكين بشأن تقسيم الدخل الخاص المعك — التصرف فيه فيما بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المستقبل (الادخار) ، حيث أن النمو الاقتصادى للدول يعتمد اعتمادا أساسيا على نسبة المدخرات الى الناتج القومى الصافى .

٢ - والسبب الثانى يكمن فى الكساد العظيم والتقدم الفكرى الذى حدث نتيجة له . فقد أوضح كينز Keynes فى تحليله للطلب الفعال Effective demand أن الطاقة الانتاجية لن تستمر بالمعدل الذى تسمح به القوى العاملة المتاحة والموارد الرأسمالية المتوفرة الا اذا كان الطلب الكلى الفعال على السلع والخدمات كافيا لشراء المنتج الكلى . فاذا نقص الطلب الاستهلاكى الخاص عن طاقة الانتاج ، فلا بد أن يعرض ذلك الفرق بالطلب غير الاستهلاكى : أى زيادة الاستثمار الخاص المحلى أو الخارجى أو زيادة الانفاق الحكومى أو كليهما معا . وعلى ذلك فقد أشار كينز الى أنه اذا لم يكن الطلب كاف لاقتصاص المدخرات المتاحة عند مستوى التوظيف الكامل فان هذا سيؤدى الى نقص الانتاج والعمالة وبالتالي الى نقص استغلال الطاقة الصناعية عن مستوى التوظيف الكامل Full employment level .

ونخلص من ذلك أن التعرف على تطور حجم الاستهلاك القومى (أو الفردى) وتقديره فى المستقبل لهو من أهم الدراسات التى تهتم رجل الأعمال فى النظم الرأسمالية الحرة أو المخطط فى النظم الاشتراكية المخططة . ومن أجل ذلك يتعين معرفة ليس فقط العوامل التى تؤثر على الاستهلاك ، بل أيضا مدى تأثير كل من هذه العوامل ثم معرفة احتمالات تغير هذه العوامل على مر الزمن حتى يمكن التنبؤ باحتمالات تأثيرها على النمط الاستهلاكى فى المستقبل .

٢٠١ . أنواع الاستهلاك النهائى :

١ - الاستهلاك السلعى والخدمى : نحن كمستهلكين نعرف أننا نتمتع بنوعين من الاستهلاك : الاستهلاك من السلع والاستهلاك من الخدمات . ويعرف الأول بأنـه الاستخدام لسلعة لها وجود مادي مثل أنواع الطعام المختلفة أو الملابس ، أما النوع الثانى ، وهو الاستهلاك الخدمى فيعرف بأنه الاستخدام لسلعة غير مادية أى لخدمة يؤديها فرد الى فرد آخر مثل خدمات الأطباء والمحامين أو خدمات النقل بصفة عامة . ويلاحظ أن الاستهلاك السلعى يمكن تخزينه لاستهلاك فى المستقبل الا أن الاستهلاك الخدمى لا يمكن تخزينه حيث أنه يستهلك فى ذات اللحظة التى تؤدى فيها الخدمة . ويجب الإشارة هنا أن بعض الاقتصاديون يميلون الى حذف الاستهلاك الأخير من تعريف الاستهلاك النهائى ويحبذ البعض الآخر ادراجه ضمن الاستهلاك النهائى . ويمثل الفريق الأول منهج الاقتصاديون فى الدول الاشتراكية فى حين يمثل الفريق الثانى منهج الاقتصاديون فى الدول الغربية .

وبجانب استهلاك الخدمات المشار اليه ، هناك أيضا الخدمات التى تؤديها ربوات البيوت فى منازلهم ويدرج ضمن ذلك مثلا الحياكة والطهى الخ ، والتى تقوم بها ربوات البيوت بدلا من شرائها جاهزة . فالبعض يحبذ ادراج مثل هذه الخدمات فى حساب الناتج القومى الاجمالى والاستهلاك النهائى والبعض الآخر يرى عدم ادراجها . ونلاحظ هنا أن عدم ادراجها قد يؤدى الى صعوبات عدة منها عدم القدرة على اقامة المقارنات

الدولية حيث تتخذ بعض الدول احدى السلوبيين والبعض الآخر يتخذ أسلوبا معاكسا .
كذلك أى دراسة مقارنة لتطور الاستهلاك لذات البلد فى فترات زمنية مختلفة —
يؤدى الى نتائج مختلفة وذلك اذا اختلف الأسلوب الذى تتبعه هذه الدولة على ممر
الزمن . ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة فى مثل هذا النوع من الاستهلاك ،
فقد رأى عدم ادراجه فى بيانات الناتج القومى والاستهلاك .

وتشير بعض السلع الاستهلاكية المعمرة مشكلة أخرى بشأن حساب الاستهلاك
النهائى . فالسلع المعمرة بطبيعتها لا تفتنى بمجرد استهلاكها على دفعة واحدة
ولكنها تستمر فى اعطاء خدماتها (أى منافع للمستهلك) على فترات زمنية متعددة . فاذا
أدرجنا قيمة السلعة المعمرة فى سنة اقتنائها فقط ، فان هذا لا يعبر عن حقيقة المنافع التى
يحصل عليها المستهلك خلال العام ، بل تعبر عن المنافع التى سيحصل عليها على مدى
طول عمر السلعة المعمرة . ولكن نظرا للصعوبة العملية فى الحصول على بيانات
احصائية لمعرفة قيمة استهلاك السلعة المعمرة خلال كل سنة على حدة ، رأى ادراج قيمة
السلعة ، خلال فترة السنة محل التقدير ، ضمن مجمل الاستهلاك النهائى .

٢ — الاستهلاك الذاتى والاستهلاك عن طريق السوق :

من المعروف أن عملية الاستهلاك يقوم بها الافراد عن طريق شراء حاجياتهم من السلع
الاستهلاكية المختلفة من السوق مقابل ما يتوفر لهم من دخل ممكن التصرف فيه . ولكن
بعضاً من الاستهلاك يحصل عليه الأفراد مباشرة دون الرجوع الى السوق . ويمثل ذلك
استهلاك المزارعين لجزء من انتاجهم مباشرة دون الالتجاء الى السوق . ويعرف هذا
الاستهلاك الاخير "بالاستهلاك الذاتى " ويظهر واضحا فى النشاط الزراعى حيث
ينتشر انتشارا واضحا ويشير ، فى معظم الاحوال ، مشاكل عدة بشأن قياس وتقدير مثل
هذا النوع من الاستهلاك النهائى . فمثلا لا يوجد سعر موحد يمكن استخدامه فى
تقدير الاستهلاك الذاتى . هل مثلا نستخدم أسعار الجملة أم التجزئة ؟ وفى أى

الأسواق ؟ مثل هذه التساؤلات نجد صعوبة في الرد عليها حيث لا يوجد معـنى دقيق للسوق وحيث أن الأسعار ، خاصة في الدول النامية ، ليس لها مدلول اقتصادى محدد . بالإضافة الى ذلك نجد أيضا مشكلة الدراسات المقارنة والتي يصعب القيام بها كما أشرنا سابقا .

٣ - الاستهلاك الفردى والاستهلاك الحكومى :

ان الاستهلاك النهائى لا يشمل فقط استهلاك الافراد ، بل هناك نوعا آخر من الاستهلاك يعرف " بالاستهلاك الجماعى " . ويمثل هذا الأخير جملة ما ينفق القطاع الحكومى على ما يحتاج اليه من سلع وخدمات مختلفة تمكنه من أداء خدماته والتي يقدمها للجمهور سواء أكانت هذه الخدمات بمقابل أو بغير مقابل . ويمثل الاستهلاك الجماعى جزءا هاما من الاستهلاك النهائى خاصة في الدول الاشتراكية والدول النامية حيث يلعب دوره في إعادة توزيع الدخل القومى بين الطبقات المختلفة لصالح الطبقات الفقيرة . ويشمل هذا النوع الانفاق الحكومى على اشاء الطرق والكبارى وقنوات السرى والمصارف والمجارى الخ . كذلك يشمل الانفاق على الخدمات التعليمية وخدمات الأمن التى تقدمها الدولة لمجموع أفراد المجتمع . ولا يخفى على أحد أهمية هذا النوع من الاستهلاك حيث يوفر للمجتمع خدمات لا يمكنه القيام بها كأفراد . ويدخل بالطبع كل من الاستهلاك الفردى والاستهلاك الحكومى في حساب الاستهلاك النهائى على المستوى القومى .

١٣٠١ تمويل الاستهلاك فى كلاً من

أشرنا فيما سبق أن الاستهلاك النهائى الاجمالى يمثل مجموع استهلاك الافراد والاستهلاك الحكومى . وتختلف مصادر تمويل هذين النوعين من الاستهلاك . فبالنسبة للاستهلاك الفردى أو العائلى ، يمثل الدخل الممكن التصرف فيه

Disposable personal income

الدخل المتاح للأفراد

الدخل المتاح للأفراد

أهم

أحد المصادر الأساسية لهذا الاستهلاك . ويقدر الدخل الممكن التصرف فيه بمجموع دخول أفراد القطاع العائلي كعائد لمساهماتهم في العملية الانتاجية وذلك بعد اقتطاع ما يدفعه هذا القطاع الى القطاعات الأخرى كمدفوعات تحويلية ، وإضافة ما يحصل عليه نفس القطاع من القطاعات الأخرى . فإذا نظرنا الى بيانات الحسابات القومية لا يمكننا حساب الدخل الصافي الممكن التصرف فيه من حساب الناتج القومي الاجمالي وبظهر الحساب في المعادلات الآتية :

الدخل الخاص الممكن التصرف فيه = الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق - (مخصص
الاستهلاك لرأس المال الثابت + صافي الضرائب غير
المباشرة + الضرائب المباشرة + صافي المدفوعات
التحويلية للقطاع العائلي + الأرباح غير الموزعة في
قطاع الأعمال) .

ويذكر القطاع العائلي جزءاً من الدخل الممكن التصرف فيه وينفق الباقي على الاستهلاك . فإذا زاد الاستهلاك من هذا الدخل ، فمعنى ذلك أن القطاع العائلي قد أفرغ على مدخراته السابقة Dissaving أو بطريق الاقتراض . أما استهلاك القطاع الحكومي فان أهم مصدر من مصادر تمويله هو إيراداته الجارية ، وتتكون الإيرادات الجارية للحكومة من العناصر الآتية :

١ - الإيرادات من الممتلكات الحكومية .

٢ - الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم مطروحة منها
المدفوعات التحويلية والإعانات التي تقدمها الحكومة الى القطاعات الأخرى

وزيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي عن الإيرادات الجارية ، يعنى اقتراض الحكومة من القطاعات الأخرى لمجابهة هذه الزيادة ، وبالعكس فان النقص في هذا الانفاق عن الإيراد الجارى يعنى تراكم المدخرات الحكومية . وعادة ما نجد أن الانفاق الحكومي يزيد زيادة كبيرة عن الإيراد الجارى خاصة في الدول النامية والتي تتعهد الحكومات فيها بتوفير خدمات عديدة ومتزايدة للرفع من مستوى المعيشة ومجابهة الزيادة في النمو السكاني .

الفصل الثاني

الطلب الاستهلاكي على المستوى الفردي

يختص هذا الجزء بدراسة سلوك المستهلك الفردي والذي يحدد لنا منحنيات الطلب على السلع الاستهلاكية المختلفة . وهنا نتعرض لدراسة السلوبان اللذان يعالجان سلوك المستهلك الفردي من الناحية النظرية . ويرتبط الأسلوب الأول ، وهو أسلوب التحليل الحدي ، بالنظرية التقليدية للمنفعة ، أما الأسلوب الثاني ، وهو أسلوب منحنيات السواء ، فيرتبط أيضا بالمنفعة ولكنه لا يفترض إمكان قياسها كميا . وفي واقع الأمر ، يمكننا اعتبار الأسلوبان مختلفان فقط من حيث الطريقة وليس من حيث النتيجة التي نصل إليها عن سلوك المستهلك الفردي . ويفضل بعض الاقتصاديين أحد الأسلوبين على الآخر ، ولكن سنتعرض نحن هنا لكلا الأسلوبين حيث نعتبر كل منهما مدعما لفهم سلوك المستهلك ومكملا للآخر .

١٠٦ . أسلوب التحليل الحدي The Marginal Utility Approach

لقد ظهر هذا الأسلوب في القرن التاسع عشر (حوالي ١٨٢٥) في كتابات ثلاثة

ظهرت في ذات الوقت تقريبا . فقد عالج كل من Stanley Jevons البريطاني

و Karl Menger النمساوي و Leon Walras الفرنسي سلوك المستهلك

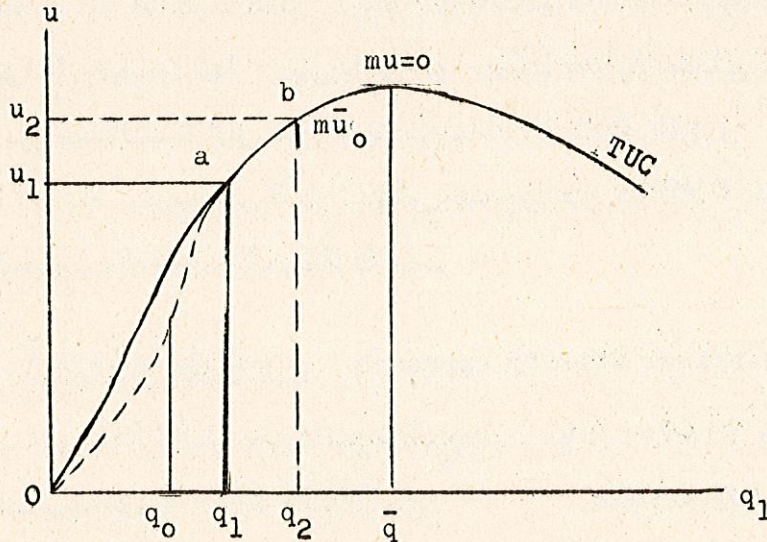
على أساس من فكرة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك عند استخدامه لسلعة ما وبافتراض أن المنفعة يمكن قياسها والتعبير عنها بوحدات قياسية معينة Cardinal utility وسوف نستعرض فيما يلي فكرة المنفعة ، تليها دراسة سلوك المستهلك تبعا لهذا التحليل .

فكرة المنفعة : Concept of Utility

نحن نعرف أن أي مستهلك يحصل على منفعة أو اشباع معين باستخدامه لسلعة ما . وتفرق نظرية المنفعة بين المنفعة الكلية وتلك الحدية التي يحصل عليها المستهلك من استخدامه لكميات مختلفة من السلعة .

المنفعة الكلية : Total Utility

تعرف المنفعة الكلية بدرجة الاشباع الكلى التي يحصل عليها المستهلك من استخدامه لكمية معينة من سلعة ما . فكلما زادت الكمية المستخدمة ، كلما ارتفعت المنفعة الكلية أو الاشباع الكلى للمستهلك حتى مستوى معين (أعلى مستوى من الاشباع يمكن أن يصل اليه المستهلك) تنقص بعدها المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستخدمة . وتسمى هذه النقطة " نقطة الاشباع الكامل " Saturation Point ويمكن تصوير فكرة المنفعة الكلية فى الشكل التالى :



شكل (١)

منحنى المنفعة الكلية

ونرى من هذا الشكل أن المنفعة تتزايد بتزايد الكمية المستهلكة q_1 حتى مستوى معين $\bar{q}$ حيث تصل فيه المنفعة الكلية إلى أعلى مستوى لها ، بعدها تتناقص بالتدريج مع تزايد الكمية المستهلكة .

المنفعة الحدية : Marginal Utility (mu)

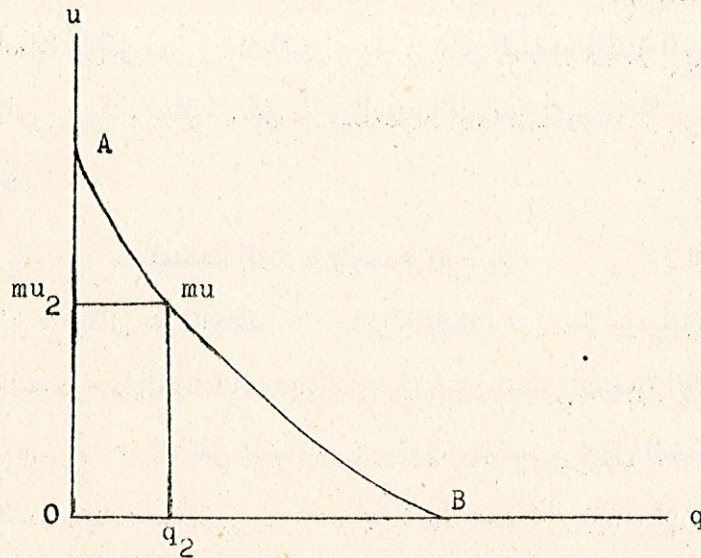
تعرف المنفعة الحدية بأنها التغير في المنفعة الكلية الناتج من إضافة وحدة واحدة من السلعة للاستهلاك في فترة زمنية معينة . ففي الشكل (١) نرى أنه إذا رفع المستهلك كمية استهلاكه بوحدة واحدة ولتكن من q_1 إلى q_2 فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها ستزداد من u_1 إلى u_2 وهكذا يمكن قياس المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة بالفرق بين u_2 ، u_1 أي :

$$\text{Marginal Utility} = \text{المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة} = u_2 - u_1$$

والآن ، فإذا تصورنا أن الانتقال من النقطة a إلى النقطة b يمثل كمية صغيرة ، فإنه يمكن التعبير عن المنفعة الحدية بمتوسط ميل منحنى المنفعة الكلية عند النقط b, a بافتراض أن الجزء بين a ، b على المنحنى هو خط مستقيم ، ويقل الخطأ في هذا المعيار (كما هو بديهي) كلما صغرت المسافة بين a ، b فإذا تصورنا أن الانتقال من النقطة a إلى النقطة b يمثل انتقال نهاية في الصفر Infinitesimal فإنه يمكن تعريف المنفعة الحدية حينئذ بميل منحنى المنفعة الكلية عند مستوى معين من الاستهلاك . ويمكن دراسة خصائص المنفعة الحدية بمعرفة طبيعة منحنى المنفعة الكلية للمستهلك والسلعة موضوع الدراسة . ففي شكل (١) نرى أن المنفعة الحدية تقل تدريجياً بزيادة الوحدات المستهلكة حتى مستوى معين وهو $\bar{q}$ الذي عنده تساوى المنفعة الحدية صفراً . ويعبر الشكل (١) عن نوع معين من السلع ، وقد يختلف منحنى المنفعة عن ذلك حيث يأخذ في مبدأ الأمر شكل الجزء المخطط في شكل (١) حتى النقطة a بعدها يستمر كما في الرسم . وفي تلك الحالة نرى أن المنفعة الحدية تتزايد بتزايد الاستهلاك من السلعة حتى مستوى q_0 ثم بعدها تبدأ في النقصان .

ولقد لقي مبدأ تناقص المنفعة الحدية Diminishing Marginal Utility اعتراضات عدة من بعض الاقتصاديين ولكننا سوف نفترض أن هذا المبدأ مازال قائماً لاتمام استعراض فكرة الأسلوب الحدي في التحليل .

ويمكن اشتقاق منحنى المنفعة الحدية من الشكل (١) . فإذا أخذنا المحور الأفقي ليمثل الوحدات المستهلكة والرأس ليمثل المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استخدامه لوحدة متتالية من السلعة ، فإن المنفعة الحدية يمكن التعبير عنها بالشكل التالي :



شكل (٢)

منحنى المنفعة الحدية

ومن الشكل (٢) نرى أن المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة من الكمية المستهلكة q_2 هي mu_2 وبالمثل تقاس المنفعة الحدية لأي مستوى من الاستهلاك بالمسافة الرأسية للمنحنى عند هذا المستوى . فعند مستوى الاستهلاك B نجد أن المنفعة الحدية تساوي الصفر .

وبالحصول على عدد من هذه المنحنيات ، كل يمثل سلعة معينة ، يمكن تصوير ميول ورغبات المستهلك الفرد في فترة زمنية معينة . ويمكننا القول بأنه إذا كان من السهل على المستهلك أن يصل الى نقطة الاشباع الكامل من استهلاكه لسلعة ما ، فان منحني المنفعة الحدية لهذه السلعة ولهذا المستهلك سيكون حاد الميل حيث يقطع المحور الأفقى عند مستوى استهلاك منخفض ، أما إذا كان من الصعب على المستهلك الوصول لنقطة الاشباع الكامل ، فان منحني المنفعة الحدية يصبح ذو ميل بسيط حيث يقطع المحور الأفقى عند مستوى مرتفع من الاستهلاك . ومن السهل تصور أنه باختلاف ميول ورغبات المستهلك يختلف شكل ومكان منحني المنفعة الحدية بالنسبة للسلع المختلفة .

سلوك المستهلك : Consumer Behavior

من دراستنا لفكرة المنفعة ، يمكننا الآن القيام بتحليل سلوك المستهلك الفرد في الأسواق المختلفة للسلع حيث يمثل هذا السلوك في مشكلة اتخاذ قرارات بشأن توزيع انفاقه الاستهلاكي بين الاستعمالات المختلفة (أى السلع المختلفة) بحيث يصل المستهلك الى أقصى اشباع أو منفعة ممكنة . وفي تحليلنا هذا نفترض أساساً ما يلي :

- ١ - أن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً Rational Consumer في نطاق المحددات الأساسية التي أمامه وهذا يعنى أن المستهلك يحاول في توزيع انفاقه وفي حدود دخله المتاحة أن يحصل على أكبر قدر من الاشباع أو المنفعة .
- ٢ - أن المستهلك أمامه معطيات لا بد وأن يأخذها في الحسبان وهذه المعطيات هي : مستوى الدخل (يدخل في ذلك امكانية الافتراض) ، وأسعار السلع المختلفة والتي نفترض أنها تتحدد بقوى العرض والطلب في السوق التنافسية أو عن طريق تحديدها في نظم التسعير الجباري كما هو الحال في حالة التدخل الحكومي حيث في كلتا الحالتين نستبعد امكانية تأثير المستهلك فيها .

٣ — أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك يمكنه أن يعبر عنها بوحدات قياس كمي .

ولنستعين الآن بمثال افتراضي لتوضيح سلوك المستهلك . وللتبسيط سنفترض وجود سلعتين هما q_1 و q_2 يحاول المستهلك اختيار مجموعة منهما . ولنفرض أن جدول المنفعة لهذا المستهلك ، لكل من السلعتين هو كالتالي :

السلعة q_1		السلعة q_2	
الكمية المستهلكة	المنفعة الحدية	الكمية المستهلكة	المنفعة الحدية
١	٤٠	١	٣٠
٢	٣٦	٢	٢٩
٣	٣٢	٣	٢٨
٤	٢٨	٤	٢٧
٥	٢٤	٥	٢٦
٦	٢٠	٦	٢٥
٧	١٢	٧	٢٤
٨	٤	٨	٢٠

ولنفرض أن دخل المستهلك في بادئ الأمر هو ٣ جنيهات . فكيف يوزع هذا الدخل بين السلعتين ؟ نجد أنه في هذه الحالة سوف ينفق كل دخله على السلعة q_1 ولن يشتري أي وحدة من السلعة q_2 فإذا زاد دخله إلى ٥ جنيهات ومع افتراض تصريف المستهلك الرشيد ، فإنه سوف يوزع هذا الدخل فيما بين السلعتين بحيث يعطيه هذا التوزيع أكبر إشباع ممكن وفي مثالنا هذا سينفق المستهلك الثلاث جنيهات الأولى على السلعة q_1 والجنيهين الآخرين على السلعة q_2 حيث الوحدات ١ ، ٢ من السلعة q_2 يعطيان إشباعا قدره ٥٩ وحدة منفعة (Utiles) في حين أن الوحدات ٤ ، ٥ من السلعة q_1

يعطيان اشباعاً قدره ٥٢ وحدة منفعة فقط . فاذا تصورنا أن المستهلك لديه دخلاً قدره ١٢ جنيهها ، فإنه سوف ينفق الجنيه السادس والسابع على كل من q_1 ، q_2 والجنيهات الثلاث التالية على السلعة q_2 ثم الحادى عشر والثانى عشر على كل من q_1 ، q_2 ونخلص من ذلك بأن المستهلك سيحصل من دخله (وهو ١٢ جنيهها) على ٢ وحدات من السلعة q_2 وخمسة وحدات من السلعة q_1 وهذا هو التوزيع الأمثل لدخله حيث تحويل أى جنيه من نوع من الانفاق الى الآخر سيؤدى الى نقصان المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك . من هذا التحليل يمكننا استخلاص القاعدة التالية والتى تمثل الوضع الأمثل للمستهلك فى انفاقه الاستهلاكى :

$$(1) \quad \frac{mu_1}{p_1} = \frac{mu_2}{p_2} = \frac{mu_3}{p_3} = \dots \dots \dots \frac{mu_N}{p_N}$$

وتعنى هذه القاعدة أن المستهلك الرشيد يصل الى أكبر اشباع ممكن من انفاقه لدخله حين تكون النسبة بين المنفعة الحدية لوحدة الانفاق على السلعة q_1 وسعر هذه السلعة مساوية لنسبة المنفعة الحدية لوحدة الانفاق على السلعة q_2 وسعر السلعة q_2 وهذه القاعدة ، كما يتضح لنا ، مشتقة من فكرة تناقص المنفعة الحدية (1) Diminishing Marginal Utility

- وتلعب هذه النظرية دورها الاساسى فى تحديد منحنيات الطلب على السلع المختلفة .
- ولايضاح ذلك ننتقل الآن الى كيفية اشتقاق منحنى الطلب من منحنى المنفعة الحدية لسلعة ما .

منحنيات الطلب : Derivation of Demand Curves

يعرف منحنى الطلب على سلعة ما بأنه ذلك المنحنى الافتراضى الذى يعبر عن الكميات المطلوبة من هذه السلعة عند المستويات المختلفة من الأسعار مع افتراض جميع الأشياء الأخرى

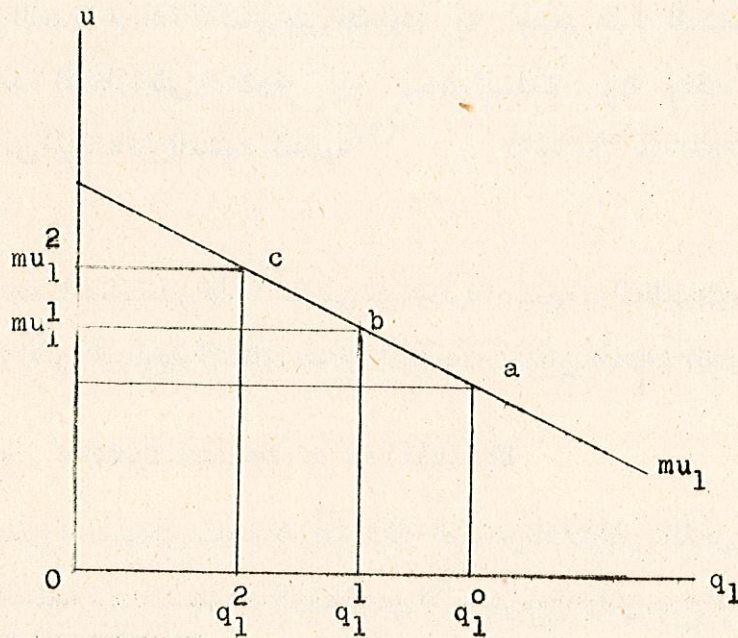
- (١) من السهل تطبيق هذا المبدأ على توزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكى والادخار . فالفرد يدخر لى يحصل على منفعة فى المستقبل ويوزع الفرد دخله المتاح بين الادخار والاستهلاك بحيث يحصل من الوحدة الحدية المنفقة على الاستهلاك نفس المنفعة التى يحصل عليها من الوحدة الحدية المتجهه للادخار .

على ما هي عليه وهذا يعنى ثبات مستوى الدخل وميول ورغبات المستهلك وثبات جميع أسعار السلع الأخرى .

ولاشتقاق منحنى الطلب على السلعة q_1 مثلاً سنفترض وجود سلعتين q_1 ، q_2 ولنفرض أن سعر السلعة q_1 في الفترة الزمنية 0 هو p_1^0 وسعر السلعة q_2 في ذات الفترة هو p_2^0 . فطبقاً للأسلوب الحدي ، نجد أن الشرط التالي لابد وأن يتحقق حتى يصل المستهلك الى أكبر اشباع ممكن :

$$(٢) \quad \frac{mu_1^0}{p_1^0} = \frac{mu_2^0}{p_2^0}$$

وهذا الشرط يقابله بالطبع كمية محددة من q_1 ولتكن $\bar{q}_1$ وسعر السلعة q_1 وهو p_1^0 ولتمثيل ذلك بيانياً ، أنظر الى الشكل (٣) :



شكل (٣)

منحنى المنفعة الحدية للسلعة q_1

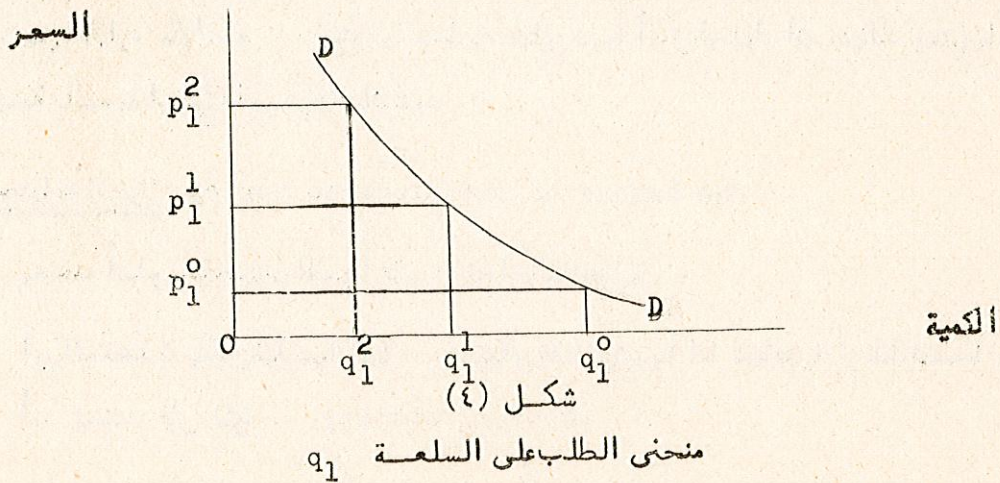
وتمثل النقطة q في الشكل (٣) الكمية التي تحقق شرط التوازن في الفترة 0 وبها تتحدد نقطة على منحنى الطلب وهي q_1^0 ، p_1^0 ولنفرض الآن أن سعر السلعة p_1^1 قد ارتفع في الفترة التالية إلى p_1^1 ، ولكن المستهلك لم يغير توزيع انفاقه ، في هذه الحالة تصبح العلاقة (٢) كما يلي :

$$(٣) \quad \frac{mu_1^1}{p_1^1} < \frac{mu_2^0}{p_2^0} \quad \frac{mu_2^1}{p_2^1} > \frac{mu_2^0}{p_2^0}$$

وهذا يعني أن المستهلك لن يحصل على أكبر اشباع ممكن ولا بد من إعادة توزيع انفاقه بزيادة المنفق على السلعة q_1 وانقاصه على السلعة q_2 ويستمر المستهلك في تعديل وضعه بزيادة انفاقه على السلعة q_1 حتى يصل إلى نقطة توازن جديدة ولتكن عندها :

$$(٤) \quad \frac{mu_1^1}{p_1^1} = \frac{mu_2^1}{p_2^1}$$

وهذا الشرط يحدد لنا نقطة أخرى على منحنى الطلب q_1^1 ، p_1^1 وهي تناظر النقطة في الشكل (٣) . وبنفس الطريقة يمكن استخلاص نقط أخرى على منحنى الطلب وذلك بتغيير سعر السلعة q_1 وتحديد نقط التوازن الجديدة ، ويظهر منحنى الطلب الفردي في الشكل (٤) :



وبميل منحني الطلب من الشمال الى اليمين الى أسفل ويرجع ذلك الى فكرة تناقص المنفعة الحدية كما رأينا . وبالصعود على منحنيات الطلب الفردية للسلعة q_1 يمكننا معرفة الطلب الكلى (لمجموع الأفراد) على هذه السلعة . وبفس الطريقة يمكن اشتقاق منحني الطلب على كل السلعة الأخرى .

ونخلص من كل ما سبق أن أسلوب التحليل الحدي يعتمد اعتمادا كبيرا على عدة افتراضات من الصعب قبولها وتطبيقها في الحياة العملية . وأهم هذه الافتراضات هو فرض قياس المنفعة والتعبير عنها بوحدات كمية قياسية . فكلنا نتفق أن هذا الفرض لا يمكن تطبيقه عمليا ، وسوف نرى في دراستنا لأسلوب منحنيات السواء أنه يتجاهل وجود مثل هذا الفرض ولكنه ينتهي بنا لنفس النتيجة .

٢٠٢ . أسلوب منحنيات السواء The Indifference Curve Approach

قدم لنا الاقتصادى الانجليزى الأصل Francis Edgeworth فكرة منحنيات السواء فى عام ١٨٨١ ولكن لم تستخدم هذه الفكرة فى دراسة اقتصاديات الاستهلاك بشكل واسع الا متأخرا (حوالى ١٩٣٠) على أيدى اثنين من الاقتصاديين الانجليز ، هما J.R. Hicks, G.D. Allen . ومنذ ذلك الحين ، أصبح هذا الأسلوب جزءا لا يتجزأ من المعدات الأساسية لدراسة اقتصاديات الاستهلاك .

ومن الجدير أن نذكر هنا أن هذا الأسلوب لا يعتبر فقط بديلا للتحليل الحدى ، بل أيضا لابد من اعتباره مكمل له ، حيث هما معا يعطيان فهما أدق لسلوك المستهلك وينتهيان الى ذات النتيجة بالنسبة لسلوك المستهلك الرشيد .

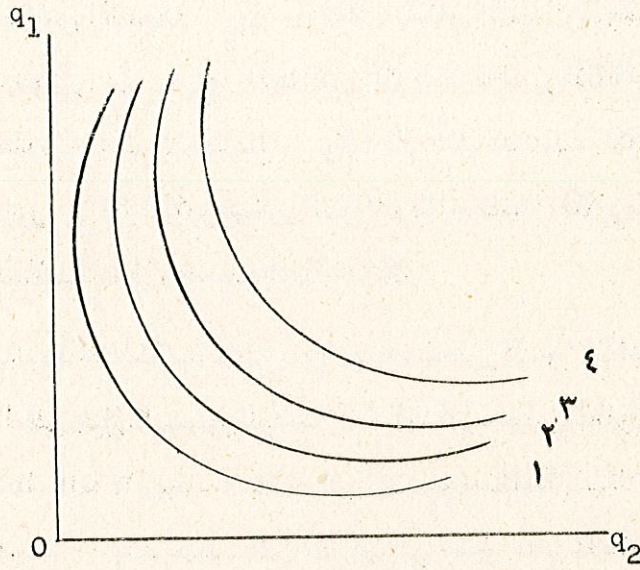
طبيعة منحنيات السواء: The Nature of Indifference Curves

يعتمد أسلوب منحنيات السواء على الافتراضات التالية :

- ١ - أن المنفعة لا يمكن قياسها كليا ، بل يمكن فقط ترتيبها اما تصاعديا أم تنازليا ، أى أنه يعتمد على فكرة Ordinal Utility

٢ - أن المستهلك يمكنه ترتيب مجموعات مختلفة من السلع بحيث يفرق بين تلك التي تعطيها اشباع أكبر أو متساوى أو أقل ولكنه لا يستطيع قياس هذا الفرق في الاشباع .

ويعرف منحنى السواء بأنه ذلك المنحنى الذي تعطي فيه المجموعات المختلفة من السلع نفس الاشباع للمستهلك . أى أن المستهلك ليس له تفضيل بالنسبة لأي نقطة على نفس منحنى السواء . ويمكن تمثيل منحنى السواء في الشكل التالي :



شكل (٥)

خريطة منحنيات السواء

والمنحنى ٤ في الشكل (٥) يعطي اشباعا أكبر من جميع المنحنيات التي أدناه (١ ، ٢ ، ٣) كذلك أي نقطة على المنحنى ٢ تعطي اشباعا أو منفعة أكبر من أي نقطة على المنحنى ١ ولكنها تعطي اشباعا أقل بالمقارنة بأي نقطة على المنحنى ٣ . ويمكن تصور وجود عدد لا نهائى من منحنيات السواء هذه بالنسبة للمستهلك أمثلا . ويطلق على مجموعة منحنيات السواء هذه اسم خريطة السواء Indifference Map . وبفحص هذه الخريطة يمكننا استخلاص الخصائص التالية لمنحنيات السواء :

- ١ — أنها تميل من أعلى الى أسفل نحو اليمين (وذلك بالنسبة للجزء الذى يهمنى دراسته) ويمكن للقارىء ممارسة المعنى الاقتصادى لمنحنيات السواء الرأسية أو الأفقية الخ .
- ٢ — أنها تتميز بتحدبها نحو نقطة الأصل ويرجع ذلك الى تناقص معدل الاحلال الحدى للسلعة q_2 محل السلعة q_1 (يعرف معدل الاحلال الحدى للسلعة q_2 محل السلعة q_1 بأنه الكمية من السلعة q_1 التى يمكن للمستهلك الاستغناء عنها فى سبيل حصوله على وحدة واحدة من السلعة q_2) فشكل منحنى السواء ودرجة تحدبه يعطينا مدى العلاقة بين السلعتين q_1 و q_2 فكلما كان أكثر تحدباً نحو نقطة الأصل ، لكان معنى ذلك أن السلعتان مكملتان لبعضهما ، وكلما كان أقل تحدباً ، لكان معنى ذلك أن السلعتان متنافستان . فاذا كان منحنى السواء خطاً مستقيماً ، لكان معنى ذلك أن السلعتان يمكن احلالهما محل بعضهما احلالاً كاملاً .
- ٣ — أنها لا يمكن تقاطعها وهذه الخاصية مشتقة من تعريف منحنى السواء ذاته . فهو يعطى اشباعاً متساوياً على طول المنحنى الواحد ، كذلك كل منحنى يعطى الآخر يعطى اشباعاً أكبر وهذا معناه أنه لا يوجد نقطتان على منحنيين مختلفين لهما نفس الاشباع — أى لا يمكن تقاطعهما . وقد يتبادر الى الذهن أن معنى عدم تقاطعهما يعنى أن منحنيات السواء لا بد وأن تكون متوازية . ولكن هذا ليس شرطاً ضرورياً ، فقد يقترن منحنيان من بعضهما فى بعض أجزائهما وقد يبتعدان فى الأجزاء الأخرى ولكن المهم أنهما لا يتقاطعا .

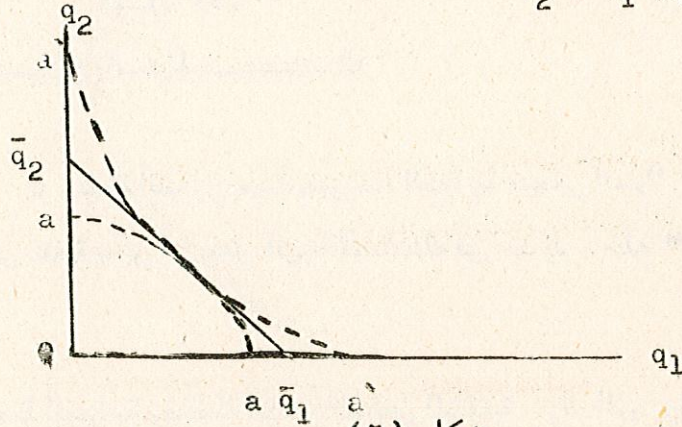
التوازن وأسلوب منحنيات السواء : Consumer Equilibrium

لا يعتمد أسلوب منحنيات السواء على خريطة السواء فقط ، بل يلزمنا للوصول الى توازن المستهلك أن نضيف الى ما سبق ما يعرف بخط الميزانية للمستهلك Consumer Budget Line ، وهو يعبر عن المجموعات المختلفة من السلع التى يمكن للمستهلك الحصول عليها فى حدود دخله الممكن التصرف فيه . ويمكن الحصول على هذا الخط بعد معرفة دخل المستهلك

وأسعار السلع المختلفة التي يشتريها . وسنفرض فيما يلي وجود سلعتين q_1 ، q_2 فقط وذلك للتبسيط وأسعارهما p_1 ، p_2 على التوالي . ولنفرض أيضا أن دخل المستهلك هو Y في هذه الحالة نعبّر عن خط الميزانية بالتساوية :

$$Y = p_1 q_1 + p_2 q_2 \quad (٥)$$

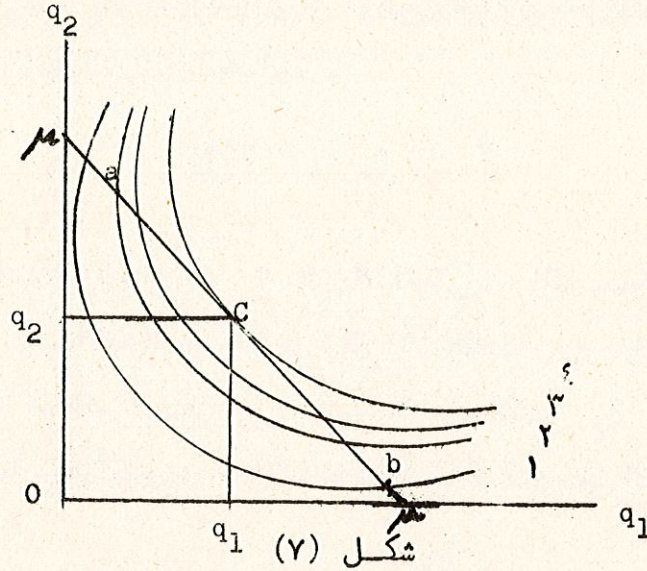
فإذا فرضنا أن المستهلك سينفق كل دخله Y على السلعة q_1 فإنه سيحدد الكمية التي يحصل عليها من q_1 بهذا التصرف وهي كما في شكل (٦) النقطة q_1 بالمثل إذا تصورنا أن المستهلك أنفق دخله كله على السلعة q_2 فسيحصل على الكمية $\bar{q}_2$ ولكن إذا اختار المستهلك توزيع دخله فيما بين السلعتين ، فأمامه عدة اختيارات تمثل جميع النقط على خط الميزانية بين $\bar{q}_1$ ، $\bar{q}_2$



شكل (٦)
خط الميزانية للمستهلك

ويكون خط الميزانية مستقيما في حالة ثبات أسعار السلعتان q_1 ، q_2 مهما اختلفت الكمية المشتراة منهما ($\bar{q}_2 - \bar{q}_1$) . أما إذا افترضنا أنه بشراء السلعتين ، يرتفع سعرهما نظرا لندرتيهما فإن خط الميزانية يأخذ شكلا محدبا نحو نقطة الاصل مثل الخط $a - a'$ في شكل (٦) . أما إذا افترضنا أنه بشراء السلعتين ، ينخفض سعرهما بزيادة الكمية المشتراة (ولنفرض ذلك نتيجة لوجود خصم معين) ، فإن خط الميزانية يصبح مقعرا نحو نقطة الاصل ($a' - a$) . ولكن نظرا لأن الحالة العادية هي ثبات السعر مع اختلاف الكمية المشتراة ، فإننا فيما يلي سنفترض الميزانية كخط مستقيم سالب الانحدار .

وبعبر ميل خط الميزانية عن النسبة بين سعر السلعتين . وبالحصول على هذا الخط
بالإضافة الى خريطة السواء ، يمكننا الوصول الى توازن المستهلك . والشكل التالي يوضح ذلك .



توازن المستهلك

وتمثل النقطة c نقطة التوازن حيث يمس خط الميزانية منحنى السواء ٤ ، وهي تمثل
كما يتضح من الرسم ، أعلى نقطة يمكن أن يصل اليها المستهلك في حدود دخله $\mathcal{M}$ والمعطيات p_1, p_2

ولما كان ميل خط الميزانية يعطينا السعر النسبي للسلعة q_1 الى q_2 ، اذن ميل
الخط $\mathcal{M}$ عند النقطة c هو $\frac{p_1}{p_2}$ كذلك فان ميل منحنى السواء ٤ عند النقطة
c ما هو الا معدل الاحلال الحدي للسلعة q_2 محل السلعة q_1 أى $-\frac{dq_2}{dq_1}$ اذن
من التحليل السابق نستخلص شرط التوازن للمستهلك (٢) وهو :

$$\frac{\text{سعر السلعة } q_1}{\text{سعر السلعة } q_2} = \text{معدل الاحلال الحدي للسلعة } q_1 \text{ محل } q_2$$

(٢) نفترض هنا أن دالة المنفعة u هي دالة متصلة
ويمكن ايجاد التفاضل الجزئى الأول $\frac{\partial u}{\partial q}$ وأيضا تفاضلها الثانى $\frac{\partial^2 u}{\partial q_1^2}$ وليس من
الضرورى أن تكون دالة المنفعة هي دالة وحيدة .

وباستخدام دالة المنفعة ومعادلة الميزانية يمكن برهنة ذلك رياضيا كما يلي :

$$(٦) \quad U = f(q_1, q_2) \quad (٣) \quad \text{نفرض أن :}$$

$$\therefore du = \frac{\partial u}{\partial q_1} dq_1 + \frac{\partial u}{\partial q_2} dq_2 \quad \text{وبوضع} \quad \frac{\partial u}{\partial q_1} = f_1$$

$$(٧) \quad \therefore du = f_1 dq_1 + f_2 dq_2 \quad \frac{\partial u}{\partial q_2} = f_2$$

ونظرا لأن التغير الكلى على منحنى السواء = صفر وذلك لطبيعة منحنى السواء ذاته ،
اذن :

$$du = (f_1) dq_1 + f_2 dq_2 = 0$$

$$(٨) \quad \therefore \frac{f_1}{f_2} = - \frac{dq_2}{dq_1}$$

فاذا أخذنا معادلة خط الميزانية :

$$(٩) \quad Y_m = p_1 q_1 + p_2 q_2$$

فان :

$$\frac{Y_m - p_1 q_1}{p_2} = q_2$$

وبالتعويض في معادلة (٦) ،

$$(١٠) \quad U = f(q_1, \frac{Y_m - p_1 q_1}{p_2})$$

(٣) يعنى ذلك الشرط أن شرط توازن المستهلك هو الوصول الى النهاية العظمى لدالة المنفعة .

ولأن هناك علاقة ثابتة بين q_2 و q_1 ، كما يظهر من معادلة خط الميزانية ، فإننا للوصول الى النهاية العظمى للدالة U ، يكفي أخذ التفاضل الأول والثاني للدالة بالنسبة لـ q_1

$$(١١) \quad \frac{du}{dq_1} = f_1 + f_2 \left(-\frac{p_1}{p_2} \right) = 0$$

$$(١٢) \quad \therefore \frac{f_1}{f_2} = \frac{p_1}{p_2}$$

ونجد ان من المعادلتان (٨) ، (١٢) أن شرط التوازن هو أن معدل الاحلال الحد للمسلعتين q_2 ، q_1 يساوى النسبة بين سعرهما ، أى أن

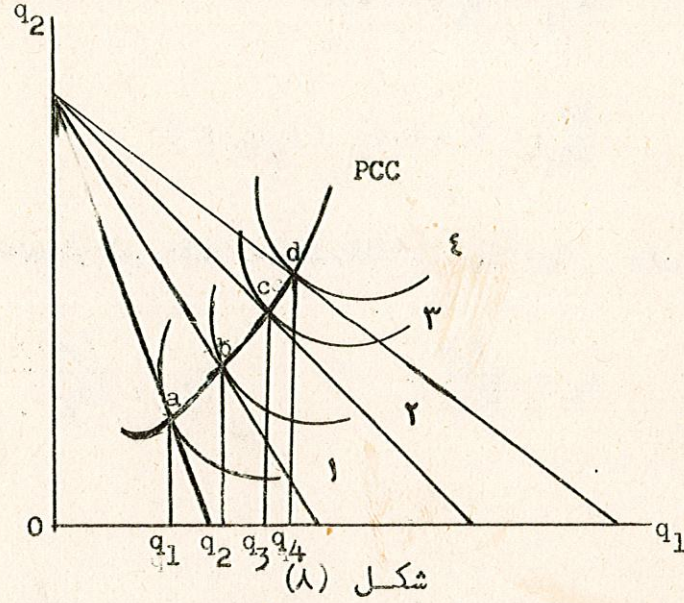
$$(١٣) \quad -\frac{dq_2}{dq_1} = \frac{p_1}{p_2}$$

وحتى الآن لم نصل تبعا لهذا التحليل الى كيفية الوصول الى منحنيات الطلب على السلع المختلفة كذلك يمكن الوصول من هذا التحليل الى ما يعرف بمنحنيات انجل $Engel$ Curves وهى تعبر عن الكميات المختلفة من سلعة ما والتي يرغب المستهلك فى شرائها عند المستويات المختلفة من الدخل وذلك مع افتراض بقاء جميع المتغيرات الاخرى على ما هى عليه . وسوف نستعرض كلا من هاتين النقطتين فيما يلى :

منحنيات الطلب :

لنأخذ كمثال منحنى الطلب على السلعة q_1 ومن أجل الحصول على هذا المنحنى لا بد من افتراض جميع الاشياء الاخرى على ما هى عليه . ومن أجل ذلك نتصور فقط تغير سعر السلعة q_1 وذلك بتغير ميل خط الميزانية تبعا لانخفاض أو ارتفاع السلعة . فكلما ارتفع سعر السلعة q_1 ، كلما كان خط الميزانية حاد الانحدار والعكس صحيح . ويتغير خط الميزانية

تتغير بذلك نقط تماس هذا الخط بمنحنيات سواء مختلفة • ويمثل الخط الواصل بين نقط التماس (التوازن) هذه ما يعرف بمنحنى السعر - الاستهلاك ويمكن تمثيل هذا المنحنى في الشكل التالي :



منحنى السعر - الاستهلاك

ومن هذا المنحنى يمكننا أن نستخلص منحنى الطلب على السلعة q_1 حيث لدينا الكميات المختلفة q_1, q_2, q_3 كما يظهر من شكل (٨) ويقابلها أسعار مختلفة لـ q_1 (كل سعر يمثل خط ميزانية) وهي p_1, p_2, p_3 .

ويشتق منحنى الطلب رياضياً باستخدام دالة المنفعة وخط الميزانية وذلك عن طريق استخدام مكرر لا جرانج Lagrange Multiplier. ولنفرض أن المعادلة :

$$V = (q_1, q_2) + \lambda (Y_{\text{م}} - p_1 q_1 - p_2 q_2)$$

حيث V هي دالة لكل من q_1 و q_2 ، كذلك فان الدالة V مساوية لدالة المنفعة لقيم q_1 و q_2 والتي تحقق معادلة الميزانية • وللوصول الى النهاية العظمى للدالة V ، نجد أن :

$$(١٤) \quad \frac{\partial V}{\partial q_1} = q_2 - \lambda p_1 = 0$$

$$(١٥) \quad \frac{\partial V}{\partial q_2} = q_1 - \lambda p_2 = 0$$

$$(١٦) \quad \frac{\partial V}{\partial \lambda} = Y - p_1 q_1 - p_2 q_2 = 0$$

ويحل هذه المعادلات نحصل على معادلات الطلب للسلع q_1 ، q_2 وهي :

$$(١٧) \quad q_1 = \frac{Y}{2p_1} , \quad q_2 = \frac{Y}{2p_2}$$

وتعتمد دوال الطلب هذه على فرض سلوك المستهلك الرشيد . ويظهر من هذه المعادلات أن دوال الطلب هي دوال وحيدة للدخل والسعر وهي أيضا متجانسة من درجة الصفر في كل من الدخل والأسعار ، بمعنى أنه إذا تغير الدخل والأسعار بنفس النسبة ، فإن الكمية المطلوبة تظل على ما هي عليه . وتشتق الخاصية الأولى من طبيعة منحنيات السواء والتي لها نقطة مثل واحدة أي أن هناك مجموعة واحدة من السلعتين لكل مستوى من مستويات الدخل والأسعار . أما الخاصية الثانية فهي بديهية (٤) .

(٤) لبرهان ذلك نفرض أن الدخل والأسعار قد تغيرا بنفس النسبة ولتكن δ ، فإن معادلة الميزانية تصبح $\delta Y = \delta p_1 q_1 + \delta p_2 q_2$ ودالة لاگرانج تصبح :

$$V = f(q_1, q_2) + \lambda (\delta Y - \delta p_1 q_1 - \delta p_2 q_2)$$

وشروط النهاية العظمى تصير :

نخلص من ذلك أنه تبعاً لهذا التحليل ، فإن سلوك المستهلك يتأثر بالدخل الحقيقي للفرد ، فإذا ارتفع دخله النقدي وكذلك أسعار السلع المختلفة بذات النسبة ، فإن سلوك الفرد لن يتأثر . وفي حالة تأثره بهذا التغير فنطلق على هذه الحالة ما يعرف بـ Money Illusion حيث لم يتغير الوضع الحقيقي للمستهلك ولكنه غير من توزيعه لدخله توهماً بأن دخله قد زاد .

وفي النهاية ، يمكننا الآن تصوير دالة الطلب على سلعة ما في صورتها العامة كما يلي :

$$q = \phi(p_1, p_2, Y_M)$$

وبافتراض p_2 و Y_M كمعطيات ، تبقى لنا معادلة الطلب على السلعة q_1 دالة لسعرها فقط أي أن :

$$q_1 = D(p_1)$$

والآن إذا افترضنا وجود عدد (n) من السلع ، فإنه يمكن الحصول على معادلات الطلب التوازنية كما يلي :

$$(18) \quad U = f(q_1, q_2, \dots, q_n) \quad \text{معادلة المنفعة}$$

$$(1) \quad \frac{\partial V}{\partial q_1} = f_1 - \lambda p_1 = 0 \quad \text{--- (تابع)}$$

$$(2) \quad \frac{\partial V}{\partial q_2} = f_2 - \lambda p_2 = 0$$

$$(3) \quad \frac{\partial V}{\partial \lambda} = Y_M - p_1 q_1 - p_2 q_2 = 0$$

ولكن حيث λ لا تساوي الصفر ، فإن معادلتى (1) ، (2) تعطينا النتيجة

$$\frac{f_1}{f_2} = \frac{p_1}{p_2}$$

ومعادلة (3) تصبح :

$$Y_M = p_1 q_1 + p_2 q_2 = 0$$

أى أننا نصل الى المعادلات الأصلية والتي منها تشتق معادلات الطلب لكل من q_2 ، q_1

$$(١٩) \quad Y - \sum_{i=1}^n p_i q_i = 0 \quad \text{معادلة الدخل}$$

$$(٢٠) \quad V = f(q_1, q_2, \dots, q_n) + \lambda (Y - \sum_{i=1}^n p_i q_i) \quad \text{معادلة لا جرانج}$$

وبأخذ التفاضل الجزئي الأول لمعادلات لا جرانج لكل سلعة ولمعادلة الدخل نحصل على :

$$(٢١) \quad \frac{\partial V}{\partial q_i} = f_i - \lambda p_i = 0 \quad i = 1, \dots, n$$

$$(٢٢) \quad \frac{\partial V}{\partial \lambda} = Y - \sum_{i=1}^n p_i q_i = 0$$

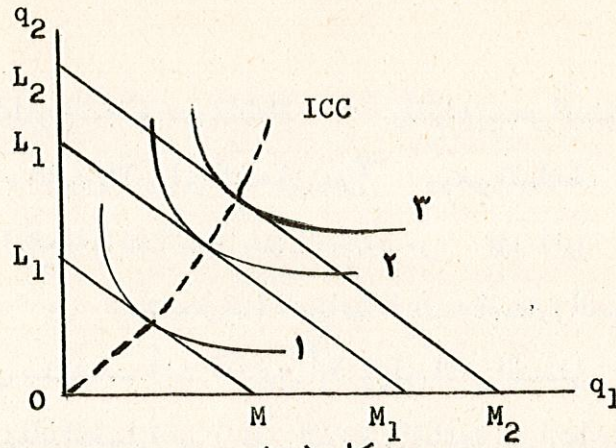
وهنا يكون لدينا (n + 1) من المعادلات للحصول على (n+1) من المجاهيل (q₁, ..., q_n, λ) وبحل هذا النموذج نحصل على معادلات الطلب المطلوبة .

منحنيات انجبل : Engel's Curves

باتباع الطريقة السابق شرحها لاشتقاق منحنى الطلب على السلعة q₁ يمكننا كذلك تغيير مستوى دخل المستهلك (بدلاً من سعر السلعة) وافترض بقاء جميع المتغيرات الأخرى على ما هي عليه ، حتى نحصل على ما يعرف بمنحنى الدخل - الاستهلاك :

Income-Consumption Curve (ICC) وهو حيلة نقط تماس خطوط الميزانية (نظراً لتغير الدخل) مع منحنيات السواء المختلفة . (٥)

(٥) نظراً لافتراض ثبات الاسعار ، فان تغيرات الدخل تنعكس على خطوط الميزانية وهي خطوط متوازنة في هذه الحالة .

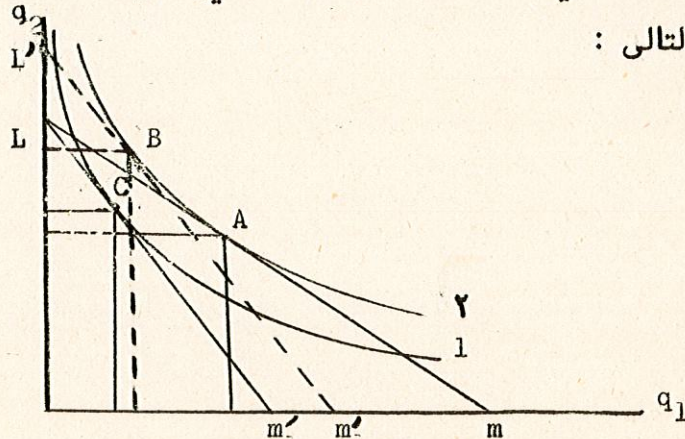


شکل (٩)
منحنى الدخل - الاستهلاك

وبمعرفة المستويات المختلفة للدخل النقدي و الحقيقي في ذات الوقت للأفراد مع افتراض ثبات الأسعار ، يمكننا بواسطة منحنيات انجل معرفة تصرف المستهلك عند كل مستوى من مستويات الدخل هذه . وسوف نتعرض لأهمية هذه المنحنيات عند دراستنا للمرونة الدخلية وعلاقتها بالاستهلاك فيما بعد .

الأثر الاحلالي والأثر الدخلى فى الاستهلاك : Income effect & Substitution effect

تعرضنا فيما سبق الى كيفية تأثير التغير فى سعر سلعة ما على سلوك المستهلك وتحركه على منحنى الطلب على هذه السلعة . ويمكننا الآن دراسة قوى هذا التحرك ، حيث هناك قوتين متحركتين فى ذات الوقت . قوة الاحلال أو ما يعرف " بالأثر الاحلالي Substitution effect حيث تدفع المستهلك الى احلال بعض السلع ذات السعر المنخفض محل السلع مرتفعة السعر ، وقوة الدخل أو ما يعرف " بالأثر الدخلى " Income effect وهى تدفع المستهلك الى تغيير توزيع انفاقه نتيجة لتغير دخله الحقيقى (تبعاً لتغير سعر السلعة) ويمكن تصوير هاتين الأثرين فى الشكل التالى :



شکل (١٠)
الأثر الاحلالي والأثر الدخلى

حيث أن نقطة التوازن الأصلية هي النقطة A بافتراض سعر السلعة q_1 هو p_1 والسلعة q_2 هو p_1 . لنفرض الآن أن الدخل Y وسعر السلعة q_2 لم يتغيرا وأن سعر السلعة q_1 ارتفع فان هذا ينقل خط الميزانية من LM الى LM' وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي C حيث يمس خط الميزانية الجديدة منحنى السواء ١ . ومن أجل توضيح خطوات هذا الانتقال سنستبعد أحد الأثرين أولاً وليكن الأثر الدخلى . ولاستبعاد هذا الأثر نفترض أننا عوضنا المستهلك للخسارة فى دخله الحقيقى الناتجة عن ارتفاع سعر السلعة q_1 ولكن نظراً لهذا التغير فى سعر السلعة q_1 فان المستهلك سيعيد توزيع انفاقه فيما بين السلعتين (الأثر الاحلالى) بشرط أن يعطيه هذا التوزيع الجديد ذات الاشباع ، ونعبر عن ذلك بخط الميزانية $L'M'$ والذي يوازى L^M (ليعكس السعر النسبى الجديد للسلعتين) والذي يمس منحنى السواء القديم ٢ فى ذات الوقت .

والنقطة B تعبر عن هذا الوضع حيث الانتقال من A الى B يمثل الأثر الاحلالى . أما الانتقال من النقطة B الى C فيمثل الأثر الدخلى .

ونود الإشارة هنا أنه عادة ما يكون الأثر الاحلالى أقوى الأثرين حيث أن تغير سعر سلعة ما قد لا يؤثر تأثيراً كبيراً على الدخل الحقيقى للفرد ، كذلك وجود سلع تحل محل السلع المرتفع ثمنها يعنى اقلال من الأثر الدخلى . ويسير الأثرين فى نفس الاتجاه عادة الا اذا كانت السلعة q_1 سلعة رديئة *Inferior goods* ففي هذه الحالة يعمل الأثر الدخلى فى عكس اتجاه الأثر الاحلالى .

الفصل الثالث

محددات الاستهلاك القومي

رأينا في الفصل الثاني كيفية تحديد الطلب الاستهلاكي لسلعة ما على المستوى الفردي . وقد يتبادر الى الذهن انه بمعرفة دوال الطلب الفردية يمكننا الوصول الى الطلب الكلي للمجتمع وهذا غير صحيح سواء في اقتصاد رأسمالي أو في المجتمعات الاشتراكية ، فتقابلنا بعض العوامل التي يجب أخذها في الحسبان وهي :

١ - ان قرارات الافراد لا تمثل الا جزءا (ولو انه كبيرا) من مجموع قرارات الاستهلاك القومي حيث يدخل في ذلك وحدات اقتصادية اخرى .

٢ - ان قرارات الافراد كما درسناها فيما قبل تنفصل عن القرارات الاقتصادية الاخرى ، ولكن اذا انتقلنا الى المستوى القومي اوجدنا ان القرارات الاستهلاكية ترتبط ارتباطا متبادلا مع عدة قرارات أخرى تتأثر وتؤثر فيها .

٣ - ان المجتمع ككل يكون وحدة اقتصادية تختلف في مقوماتها عن الوحدات الاقتصادية المكونة لهذا المجتمع .

ومن أجل دراسة كيفية توزيع الدخل القومي فيما بين الاستهلاك القومي والادخار لا بد من دراسة انواع الحاجات الاقتصادية وكيفية توزيع الموارد المتاحة لمجتمع ما لاشباع هذه الحاجات وسوف نقوم بدراسة مقارنة لاسلوب الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية في هذا الشأن .

١٠٣ . أنواع الحاجات الاقتصادية وكيفية اشباعها :

نعرف جميعا اننا كأفراد مستهلكين يلزمنا نوعين من الحاجات :

١ - حاجات حالية يلزمنا الحصول عليها ولا يمكن انتظار فترة زمنية دون اشباعها .

٢ - حاجات مستقبلية وهي أقل ضرورة بالنسبة للحاضر ويمكننا كأفراد الانتظار فترة من الزمن للحصول عليها ولاستخدامها .

بجانب ذلك فاننا كمجتمع يلزمنا بعض الحاجات (أو الخدمات) الجماعية والتي اشرنا اليها فيما قبل بالاستهلاك الجماعي . وقد تكون هذه الحاجة ضرورية للحصول عليها دون انتظار (حاجات جماعية حالية) وقد يكون من الممكن تأجيلها لتحقيقها في المستقبل (حاجات جماعية مستقبلية) .

وربما يأتي الى الظن ان الحاجات الحاضرة والمستقبلية هي دائما في تعارض وصراع • ولكن يجدر الإشارة بان هذا الصراع قد يوجد في الأجل القصير الا انه في الأجل الطويل لا يوجد هذا التعارض بل يمكن النظر لكل منهما وكأنه مكمل للآخر • ويظهر من ذلك ان المجتمع يجابه مشكلتين اساسيتين بشأن توزيع موارد المختلفة وهما :

- ١ - مشكلة التفضيل بين اشباع حاضر واشباع في المستقبل •
 - ٢ - مشكلة تفضيل بين حاجات الافراد والحاجات الجماعية •
- وسوف نتعرض لهاتين المشكلتين في ظل النظام الرأسمالي والنظم الاشتراكية المخططة (١)

١ - مشكلة التفضيل بين اشباع حاضر واشباع في المستقبل :

ان اختيار توجيه الموارد نحو انتاج لاشباع حاضر او لاشباع مستقبل يختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ، السائد • ففي النظام الرأسمالي نجد انه ما زال الجزء الاكبر من الانتاج يتم بقرارات من وحدات اناجية خاصة يملكها ويقوم بها افراد من المجتمع وتحسد هذه الوحدات حجم الاستثمارات التي ترغب في تنفيذها مهتمين في ذلك بمؤشرات السوق • (قوى العرض والطلب) وفي هذا الشأن لا تقف الحكومات في النظام الرأسمالية مكتوفة الايدي ولكنها تقوم بدور ايجابي فعال حيث تستعين بنظام الضرائب والحصول على قروض (أو حتى في شكل سياسات توسعية - اصدار نقدي) من أجل توجيه الانتاج الى بعض الفروع التي تراها ضرورية وانما ما احتاجت الى موارد اضافية لتوجيهها نحو اشباع اما حاجات مستقبلية

(١) نقصد بالنظام الرأسمالي ذلك النظام الاقتصادي الذي يتميز افراد به تمتعهم بالحرية في ميالات الاختيار الاقتصادي المختلفة وذلك في ظل النظام القانوني والاجتماعي السائد حيث يتمتع الافراد بحرية اختيار السلع المستهلكة وينظم الانتاج المختلفة كما انهم يملكون الجزء الاكبر من وسائل الانتاج ملكية خاصة • اما النظام الاشتراكي فيقصد به ذلك النظام الذي يسود فيسند تدخل الدولة في العملية الانتاجية بشكل واضح حيث تمتلك الدولة وتسيطر على معظم وسائل الانتاج المختلفة وتسيطر بذلك عملية توزيع الموارد في ظل تخطيط مركزي شامل •

او حاجات جماعية حاضرة • وعلى ذلك فاعتماد قرارات الاستثمار وتحديد النمط الانتاجى على مؤشرات السوق يعنى سيادة المستهلك والتي تعكسها قوى السوق هذه • ويعيب البعض على هذا النظام مركزين على فكرة ان الافراد قد يوجهون الانتاج الى انماط قد تكون فى غير صالح المجتمع كوحدة • وعلى ذلك فلا بد من ادخال بعض القيود على حرية المستهلك وعلى مدى استخدامها فى توجيه الانتاج • اما فى نظم الاشتراكية فان ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج يجعلها قادرة على التحكم فى النمط الاستهلاكى للمجتمع بطريقة اكثر فاعلية حيث يمكنها تخصيص نصيب اقل للاستهلاك النهائى عما يمكن ان يصل اليه الافراد بقراراتهم الخاصة • وتعتمد قدرتها فى هذا على الاعتبارات التالية :

اولا : الاعتبار الاجتماعى وما يترتب على ذلك من ضرورة القيام بواجبات نحو الافراد ففى شكل خدمات بأجور رمزية او بالمجان • ويعرف ذلك كما اشرنا بالاستهلاك الجماعى •

ثانيا : الاعتبار المادى والذي يحكمه قانون الحد الأدنى (او ما يعرف بحد الكفاف) والذي دونه لا يمكن للفرد المحافظة على كيانه والاستمرار كعضو فى العملية الانتاجية ويحدد حد الكفاف الحد الاقصى لما يمكن للحكومة تعديده للضغط على الاستهلاك من اجل تحقيق حجم استثمار اكبر وبالتالى زيادة فى معدل نمو الدخل القومى

ثالثا : الاعتبار المعنوى والذي تتحكم فيه عوامل نفسية والتي يجب على الحكومة ان تأخذه فى الاعتبار وذلك لعدم قتل حوافز الافراد ••• الخ •

رابعا : اعتبارات التوازن النقدى والمالى • وتلعب هذه الاعتبارات دورها الهام فى حالة وجود قطاع خاص ذو اهمية •

٢ - مشكلة التفضيل بين اشباع حاجات فردية وحاجات جماعية :

يختلف التفضيل هنا باختلاف المذاهب والفلسفات بشأن كيان الفرد ودوره كخليفة حية قائمة فى المجتمع • ففى النظام الرأسمالى تتمركز فكرة ان الفرد ما هو الا الخلية الاساسية للمجتمع وبالتالى فالخير ما هو الا مجموع الافراد • وعلى ذلك فان مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة المجتمع ومن ثم فكل شئ بواسطة الفرد ولصالحه هو ايضا لصالح المجتمع • ويؤكد ذلك بالطبع افتراض وجود المنافسة والحرية الاقتصادية فى الانتاج والاستهلاك والتوزيع حيث

يمكن كل هذا الوصول الى التوزيع الامثل للموارد الانتاجية واشباع الحاجات الفردية . فقوى العرض والطلب تلعب دورها في توزيع عوامل الانتاج المختلفة وفي توزيع دخول هذه العوامل . ولكن نجد ان فريق من الاقتصاديين ينتقدون مثل هذا الافتراض ، لاسباب عدة اهمها عدم توافر شروط المنافسة لجميع اسواق عوامل الانتاج حيث يمكن لارباب الاعمال في هذه الحالة التأثير على مستويات اسعار عوامل الانتاج واسعار السلع المنتجة على اختلاف انواعها ومن ثم لا يمكن التأكد من الوصول الى التوزيع الامثل للموارد وبالتالي لدخول عوامل الانتاج . ويعتمد هذا الفريق (والذي يمثل وجهة النظر الاشتراكية) على فلسفة تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي تسود في النظام الرأسمالي . فهى تقوم على فكرة ان المجتمع هو الاساس وان مصلحة المجتمع في مجموعه لا تمثل مصلحة أفراده حيث يكون المجتمع كيانه الذاتى الخاص به المستقل عن كيان الافراد المكونين له . وعلى ذلك فان الحكومات في النظم الاشتراكية لا بد وان تلعب دورها الهام (المباشر أو غير المباشر) في توجيه مستوى الأجور والأسعار (عن طريق نظام الضرائب والاعانات والخدمات العامة . . الخ) بما يتفق وما تراه من عدالة في التوزيع واستمرار تحسن المستوى النسبى لقوة العمال . فاشباع الحاجات الجماعية مثل التعليم والصحة . . الخ عن طريق الدولة يلقى اهتماما بالغاً في المجتمعات الاشتراكية . ومن ثم فان أولوية اشباع الحاجات الفردية أم الجماعية يأتى عن طريق اتخاذ قرارات حكومية في هذا الشأن يراعى فيها بالطبع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترى السلطات ضرورة تحقيقها .

٢٠٣ . المحددات الموضوعية للانفاق الاستهلاكى القومى :

تحدثنا فى الفصل السابق عن أهمية الدخل الفردى الممكن التصرف فيه فى تحديد الانفاق الاستهلاكى ونود أن نضيف هنا بعض العوامل الأخرى التى تؤثر فى الانفاق الاستهلاكى . وأهم هذه العوامل هى بالطبع تلك المتغيرات التى تحدد مستوى الدخل الممكن التصرف فيه . ونظراً لأن هذه العوامل لا يمكن للمستهلك الفرد التأثير فيها ، فقد أطلق عليها " المحددات الموضوعية " فمستوى الناتج القومى الإجمالى يحدد بالطبع مستوى الدخل الممكن التصرف فيه . ويؤثر فى هذا الأخير كل من مدخرات قطاع الأعمال (الاحتياطات المحتجزة واحتياطي اهتلاك رأس المال) والضرائب (بما فيها الضمان الاجتماعى والضرائب المباشرة وغير المباشرة) . كذلك يتأثر الدخل

الممكن التصرف فيه بمستوى المدفوعات التحويلية . وقد لقيت هذه المتغيرات اهتمام كثير من الاقتصاديين وانعكست تلك الاهتمامات في مناقشة نظرية كينز للاستهلاك والتي تربط مستوى الدخل القومي بالاستهلاك القومي ولقد اتخذ من نظرية كينز نقطة بداية لدراسات حديثة في تقدير دالة الاستهلاك وساعد في ذلك تطور المحاسبة القومية التي اتاحت الكثير من البيانات الأساسية المستخدمة في تقدير دوال الاستهلاك وفيما يلي سنعطى فكرة سريعة عن نظرية كينز نتبعها باستعراض بعض الدراسات التطبيقية الحديثة .

كينز والاستهلاك القومي :

يرى كينز ان دالة الاستهلاك ما هي الا تعبير عن العلاقة بين الاستهلاك القومي والدخل القومي . وقد اطلق على هذه النسبة بـ " الميل المتوسط للاستهلاك " Average Propensity to Consume (APC) ويطلق كينز على نسبة التغير في الاستهلاك الى التغير في الدخل بما يعرف بـ " الميل الحدي للاستهلاك " Marginal Propensity to Consume (MPC) وكذلك بالنسبة للادخار . ومن هنا نرى ان مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار لا يسد وأن يساوي الواحد الصحيح (٢) ويفترض كينز انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع الدخل ويرجع ذلك الى افتراضين اساسيين :

- ١ - افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك ينخفض بانخفاض الدخل .
- ٢ - ان جزءا من الاستهلاك يعتبر استهلاك تلقائي لا يتبع الزيادة في الدخل (وهذا يعني انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع ارتفاع الدخل حتى مع ثبات الميل الحدي للاستهلاك) .

(٢)

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

حيث ΔC هي التغير في الاستهلاك

" " " " ΔY

" " " " ΔS

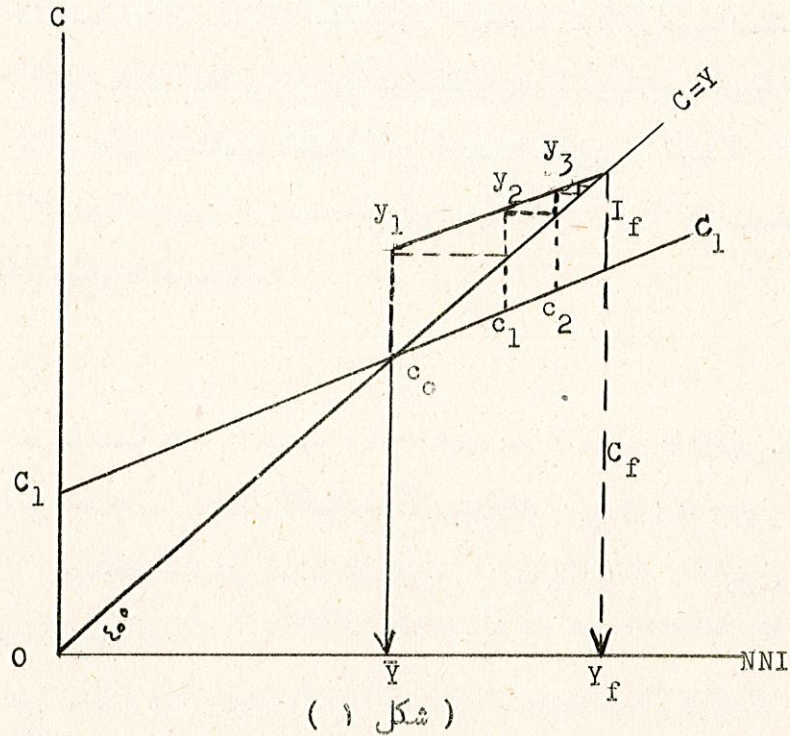
وبما ان أى تغير في الدخل ΔY ينفق اما على استهلاك او يدخر ، اذن

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

ومن هنا نرى أن

$$MPC + MPS = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1$$

ويمثل الشكل (١) دالة الاستهلاك القومي ، حيث نفترض المحور الرأسى يمثل الاستهلاك
والأفقى يمثل الدخل .



والحصة الاستملاك

ويفترض هذا الشكل ان دالة الاستهلاك دالة خطية بالشكل :

$$\bar{c}_t = c_1 + c_2 \bar{y}_t$$

حيث t هي الاستهلاك الحقيقي في الفترة t .

$\bar{Y}_t$ هو الدخل الحقيقي في الفترة t .

وحيث C_1 هي المسافة C_1 في الشكل و C_2 هي الميل الحدى للاستهلاك وهو ميل
دالة الاستهلاك كما هو واضح . فإذا فرضنا ان الدخل عند مستوى التوظيف الكامل هو Y_F فإن
 C_F هي مقدار الاستهلاك المقابل لمستوى الدخل Y_F ومن أجل تحقيق التوازن الكلي
اذن لا بد وأن يكون الانفاق الحكومي والاستثمارى مساويا للمسافة I_F . فإذا افترضنا
ان الانفاق الحكومي والاستثمارى معا قد زادوا عن الكمية I_F ، فهذا معناه وجود تضخم .

وقد ادخل كينز فكرة المكرر في دراسته للاستهلاك حيث يعرف المكرر The multiplier بأنه المقياس الذي يحدد استجابة الانتاج القومي او العمالة للتغيرات في الانفاق الاستثماري ولناخذ مثالا عدديا لتوضيح عمل المكرر . لنفرض ان الميل الحدى للاستهلاك هو $\frac{7}{10}$ ولنفرض أيضا ان الزيادة المتكررة في الانفاق الاستثماري $(\Delta I) = 10$ فان عمل المكرر يمكن شرحه كالآتي :

الفترة الزمنية	الزيادة في الانفاق الاستثماري	الزيادة في الانفاق الاستهلاكي	الزيادة في الدخل $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$
صفر	(ΔI)	(ΔC)	صفر
١	صفر	صفر	١٠ر٠
٢	١٠	صفر	١٦ر٠
٣	١٠	٦	١٩ر٦
٤	١٠	٩ر٦	٢١ر٧٦
٥	١٠	١١ر٧٦	٢٣ر٠٦
٦	١٠	١٣ر٠٦	٢٣ر٨٣
٧	١٠	١٣ر٨٣	٢٤ر٣٠
⋮	⋮	١٤ر٣٠	⋮
⋮	⋮	⋮	⋮
⋮	⋮	⋮	⋮
⋮	١٠	١٥ر٠	٢٥ر٠

ويتضح من الجدول ان المكرر يعتمد على نقطتين هامتين :

- ١ - ان الاستقرار النهائي للنظام يتطلب ان يكون الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح والا امتد عمل المكرر الى ما لا نهاية (٣) .

(٣) اذا زاد الميل الحدى عن الواحد الصحيح فان المكرر يصبح سالبا ولا يمكن تطبيقه في هذه الحالة ، بل تصبح فكرة المكرر فكرة غير موضوعية من اساسها .

٢ - ان زيادة الانفاق الاستثمارى لمرة واحدة لا يمكن ان يؤثر فى الدخل الا تأثيرا وقتيا وهذا يعنى انه للحصول على زيادة مستمرة فى مستوى الدخل لا بد من وجود حقن مستمر من الانفاق الاستثمارى .

وتبعاً لنظرية كينز يعتبر الانفاق الاستثمارى هو المتغير دائما . انما الانفاق الاستهلاكى يعتبر من العوامل المستقرة .

ولقد انتقد كل من Friedman, Burns, & Meiselman

وغيرهم من الاقتصاديين نظرية كينز فى الاستهلاك حيث أوضح Burns ان الاستهلاك لا يمثل عنصر استقرار كما يعتقد كينز وانه بالتالى لا يمثل عنصر تنبؤ حيث يتأثر المستهلكين تأثيرا عكسيا لتغيرات الانفاق الاستثمارى وذلك لان عمل المكرر لا يشتمل فقط على تكرار الحقائق ولكنه يكرر الأخطاء أيضا فى تصويره للتقلبات فى الانفاق غير الاستهلاكى وكيفية تأثر مستوى الدخل القومى بذلك . وفى دراسة احصائية أشار Friedman ان قدرة المكرر على تصوير وشرح التقلبات فى الدخل القومى لا تختلف اختلافا بينا عن قدرة النموذج المبسط الذى يربط الدخل القومى بعرض النقود . كذلك راود الشك بعض الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة السببية بين الدخل والاستهلاك ، فيأخذ كينز الدخل كأنه متغير تلقائى Autonomous variable والاستهلاك متغير تبعى (٤) Induced variable

ولكن يشير بعض الاقتصاديين الى المجتمعات المتقدمة على الأقل حيث يحاول الفرد تعديل مستوى دخله تبعاً لنمط استهلاكه الذى تعود عليه وليس العكس .

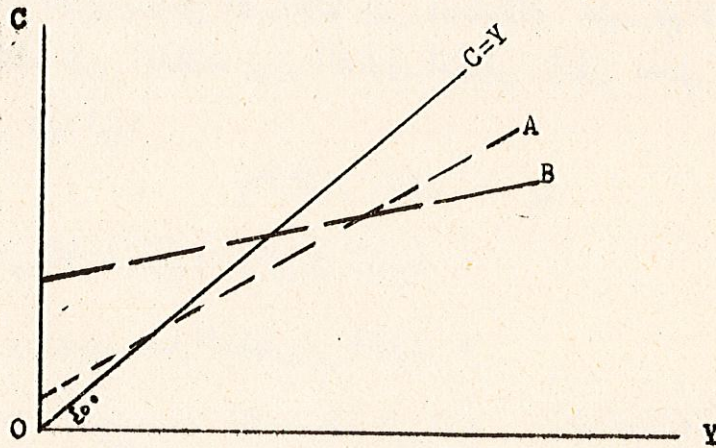
وبناءً على ما تقدم نرى أن دالة الاستهلاك القومى هى دالة مركبة تعكس مجموعة مختلفة من النظم الاجتماعية والانماط السلوكية والاستراتيجية السياسية . وفى تحليل دالة الاستهلاك القومى نجد أن انخفاض المعدل الضريبى ، أو زيادة التحويلات الحكومية أو زيادة الارباح الموزعة لقطاع الشركات أو نقص نصيب الارباح فى الدخل القومى . . . الخ - كلها عوامل تؤدى الى زيادة الميل الحدى للاستهلاك على المستوى القومى حتى مع عدم تغير الميل الحدى للاستهلاك الفردى

(٤) بعض الرياضيين يحبذون استخدام Independent variable (متغير مستقل) بدلا من المتغير التلقائى وكذلك Dependent variable للمتغير التبعى .

والذي يعتمد على الدخل المتاح . ويجب الإشارة هنا أنه قد ظهر لدالة كينز في الاستهلاك أهمية كبيرة فيما بين الحربين العالميتين حيث اثبتت الدراسات التطبيقية أصحيتها ، سواء أكانت هذه الدراسات معتمدة على بيانات السوق Time Series أو تحليل ميزانية الأسرة والحصول على بيانات مقطعية Cross-Section . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من الدلائل العملية التي ألفت الشك في دلالات العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي تبعاً للتحليل الكينزي . وعلى ذلك ظهرت عدة دراسات تطبيقية اشتقت منها بعض النظريات الحديثة التي تعتبر من محددات الاستهلاك الخاص في الأجل الطويل (حيث ما زالت نظرية كينز وسيلة فعالة في دراسة الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل ومشاكل الطلب الفعال والبطالة ولكنها فشلت في تصوير تطور الاستهلاك في الأجل القصير) .

٣٠٣ . بعض الدراسات التطبيقية لدوال الاستهلاك :

رأينا فيما سبق أنه في التطبيقات العملية لدالة الاستهلاك طبقاً للتحليل الكينزي قد ظهر ترادف بين الدالة التي نحصل عليها من استخدامنا للسلاسل الزمنية وتلك التي تستخدم فيها البيانات المقطعية . فقد ظهر أنه إذا قدرت دالة الاستهلاك على أساس السلاسل الزمنية لوجدناها تبدأ تقريبا من الصفر ، أما إذا حصلنا على تقدير الدالة من البيانات المقطعية لكان الجزء الثابت في المعادلة (تقاطعها مع المحور الرأسى) كبيرا . ويمكن تصوير ذلك في الشكل التالي :



شكل (٢)
دالة الاستهلاك

ويمكن النظر إلى الخط A على أنه يمثل دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، بينما الخط B يمثل الدالة في الأجل القصير . وقد فسر Kuznet هذا الاختلاف كالآتي :

أنه إذا أخذنا الدالة B لوجدنا أنه بين المجموعات ذوى الدخل الكبيرة بغضا من العائلات قد حصلوا حديثا على هذه الدخل المرتفعة ولوجدنا أنه من بين المجموعات ذوى الدخل الصغيرة من هم كانوا في مستوى أعلى وتغير دخلهم حديثا . فإذا تصورنا أن المستهلك لا يمكنه تعديل مركزه إلا بعد فترة زمنية معينة لوجدنا بعض العائلات الحديثة الثراء ما زالوا يستهلكون على مستوى أقل وأن البعض الآخر في الطرف الآخر ما زال يستهلك على مستوى مرتفع وهو ما تعود عليه في الماضي . وقد وجد هذا الافتراض قبولا من بعض الاقتصاديين حيث دعمت دراساتهم التطبيقية هذه الفكرة . وأول ما ظهر من الدراسات التطبيقية الحديثة هي مقال P. Samuelson في عام ١٩٤٣ والتي اقترح فيها فكرة ال Ratchet Model وهي أن الاستهلاك ينمو في الأجل الطويل بنسبة معينة من الدخل ولكن يحدث في بعض الفترات القصيرة اضطرابات دورية من شأنها أن تجعل المستهلك يستمر في المستوى المعيشي الذي اعتاد عليه في فترة سابقة حيث تأخذ دالة الاستهلاك حينئذ شكلا مسطحا يتفق مع افتراضات كينز . وقد قدم لنا Duesenberry نفس الفكرة حيث أشار إلى أن المستوى الحالي للدخل لا يحدد الميل للاستهلاك فالدخل النسبي Relative Income وليس الدخل المطلق Absolute Income هو الذى يحدد سلوك المستهلك الذى يحاول المحافظة على استهلاكه حتى مع تغير دخله حيث يعتمد الميل للاستهلاك على العلاقة بين الدخل الحالي وأعلى دخل حصل عليه المستهلك في الماضي أي أن :

$$\bar{c}_t = f(\bar{y}_t, \bar{y}^{\max})$$

حيث $\bar{c}_t$ هي الاستهلاك الحقيقي في الفترة t

$\bar{y}_t$ هو الدخل الحقيقي في الفترة t

ولكن Brown اقترح بعض التعديلات على فكرة Duesenberry حيث اعتمد

في دراسته على فكرة أعلى استهلاك سابق وليس أعلى دخل حصل عليه المستهلك أي أن :

$$\bar{c}_t = f(\bar{y}_t, \bar{c}^{\max})$$

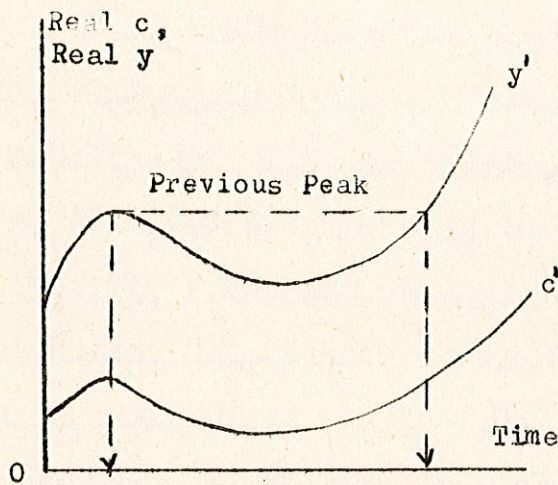
وقد قدم لنا كل من Brumberg, Modigliani, Friedman نموذج مستقل • فتبها
لتحليل Friedman والذي يعتمد على "فرض الدخل الدائم" Permanent
Income hypothesis يتصور أن الاستهلاك ما هو إلا نسبة من الدخل الدائم (أى
متوسط الدخل الذى يتوقع المستهلك الحصول عليه في فترة زمنية مستقبلية) أى أن

$$\bar{c}_t = f [\bar{y}_{pt}, (\bar{y}_t - \bar{y}_{pt})]$$

حيث $(\bar{y}_t - \bar{y}_{pt})$ هى التغير في الدخل ويمثل ما يعرف بـ "Transitory Income"

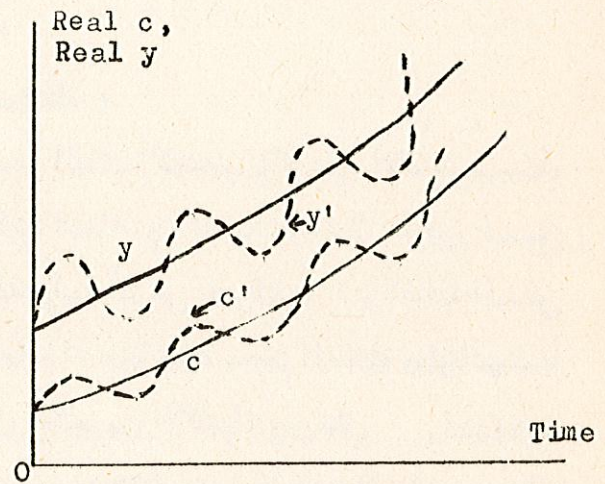
• $\bar{y}_{pt}$ هو الدخل الدائم الذى اعتاد عليه المستهلك

ولكن لم يفسر لنا Friedman ما هى النسبة ولا ما هو تعريف الدخل الدائم • بل شرح
فقط وجود فترة زمنية بين تعديل المستهلك لوضعه وبين حدوث التغير في مستوى دخله •
ويمكن توضيح ذلك بالشكل (٣) •



شكل (٣ ب)

الاستهلاك والدخل في دورة واحدة



شكل (١٣ أ)

تطور الاستهلاك والدخل

حيث كل من c و y لا ينهوان بمعدل منتظم ولكن ينمو الاستهلاك بنسبة معينة من الدخل
ويمثل الشكل (١٣) تطور كل من الاستهلاك والدخل خلال الزمن ويمثل الشكل (٣ ب)
العلاقة بين الاستهلاك والدخل في فترة زمنية معينة •

أما Modigliani فقد أثار فكرة الدخل مدى الحياة Life-time income hypothesis

فالمستهلك يحاول أن يجعل موارده للاستهلاك على نفس المستوى طوال مدة حياته . وعلى الأخص ، يبحث المستهلك الى تراكم المدخرات الكافية خلال فترات العمل من حياته والتي تحافظ على نفس مستوى الاستهلاك خلال سنوات التقاعد . ويأخذ Modigliani تقسيم سنوات الحياة الى فترة عمل وفترة تقاعد على أنها متغير مستقل عن الدخل القومي والفردى على السواء حيث يعتبرها مسألة تعتمد على النظام القائم . وتشير دراسة Modigliani جدلاً حول فعالية السياسة الضريبية او المدفوعات التحويلية وتأثيرها على مستوى الاستهلاك وكأداة للاستقراء الاقتصادي . ولا شك ان هذه الفروض (الدخل النسبي او الدائم او مدى الحياة) كلها تعطي تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة . ولهذا فلا مانع من ان تندمج كلها في نموذج واحد . ونود الإشارة هنا ان مستوى الاستهلاك القومي يتوقف بجانب العوامل السابقة على عدة عوامل أخرى منها :

١ - عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي والعمرى .

٢ - مستوى الدخل المخصص للاستهلاك وتوزيعه على المجموعات الدخلية المختلفة .

٣ - الاسعار المطلقة والنسبية للمسلخ المختلفة .

٤ - الثروة وتوزيعها على المجموعات الدخلية المختلفة .

بالإضافة الى ذلك يدخل بعض الاقتصاديون سعر الفائدة كمتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك ، كما ان عادات وميول المستهلكين تختلف ولذلك يختلف نمط تصرفهم فى الانفاق الاستهلاكي . كذلك توقعات المستهلكين تختلف ولها أثر فى تصرفاتهم . بالإضافة الى ذلك هناك الخصائص الطبيعية للسكان (كالعمل ، والحالة الاجتماعية ، وحجم العائلة ومكوناتها ودرجة التعليم والجنس والمهنة . . . الخ) والتي حاول الكثير من الاقتصاديين مثل Lyndall و Klein قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك . ويرجع الاهتمام بدراسة هذه العوامل الى أهمية استبعادها لكي يمكن معرفة آثار المتغيرات الاقتصادية الهامة على النمط الاستهلاكي وبالتالي اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر ملائمة .

الفصل الرابع مرونة الطلب الاستهلاكي

تعرضنا فيما سبق الى العوامل المؤثرة على الطلب الاستهلاكي وذكرنا ان اهم هذه العوامل هي تغيرات الأسعار للسلع المختلفة وتغيرات الدخل - وحتى يمكن لنا معرفة احتمالات تطور النمط الاستهلاكي في المستقبل ، علينا معرفة مدى تأثير هذه العوامل على الاستهلاك . وسنتناول فيما يلي دراسة العلاقة بين كل من الدخل والأسعار على النمط الاستهلاكي للسلع المختلفة أي أننا سنتناول دراسة ما يعرف بالمرونة . وسنبداً بدراسة المرونة السعرية Price Elasticity of Demand نتبعها بدراسة المرونة الدخلية Income Elasticity of Demand . وتفيدنا هذه الدراسة في رسم سياسة ضريبية أو سعرية معينة حيث باستخدام المرونة الدخلية يمكننا مثلاً التعرف على احتمالات تغير الإيراد الضريبي الناتج من فرض ضريبة جديدة أو تخفيف عبء ضريبة معينة . الخ . كذلك يفيدنا في معرفة التغير الذي يطرأ على الطلب نتيجة للتغير في مستوى الدخل .

١٠٤ . المرونة السعرية : (١)

تعبر المرونة السعرية عن العلاقة بين التغير النسبي في كمية السلعة والتغير النسبي في سعر هذه السلعة . وقد أوضحنا في الفصل الثاني أبسط صورة لدالة الطلب وهي :

$$q_1 = f(p_1)$$

حيث q_1 هي كمية .

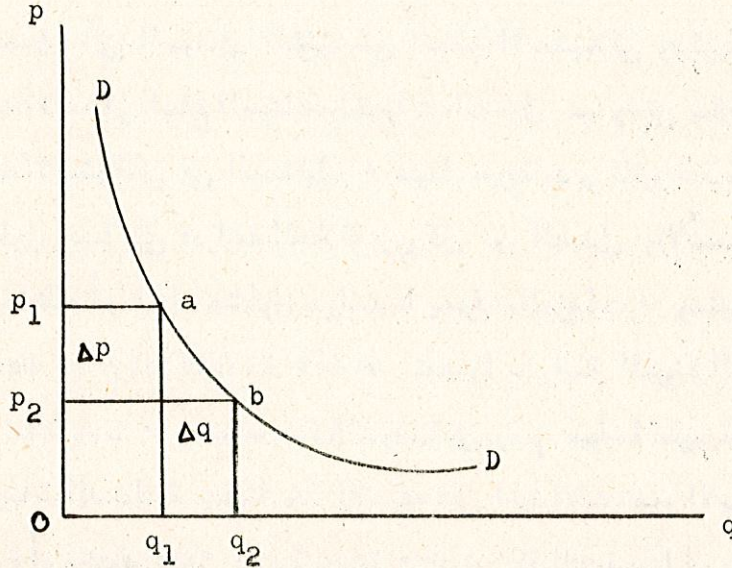
و p_1 هو السعر .

فلو فرضنا أن تغير سعر السلعة من p_1 الى $p_1 + \Delta p_1$ فإن هذا سيؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة q_1 حيث تصبح $q_1 + \Delta q_1$. ومن تعريف المرونة نجد أن

$$\text{المرونة (ع)} = \left(\frac{\Delta p_1}{p_1} \right) \div \left(\frac{\Delta q_1}{q_1} \right) = - \left(\frac{\Delta p_1}{\Delta q_1} \cdot \frac{p_1}{q_1} \right) \quad \text{حيث } \Delta p_1 \text{ تعبر عن تغير طفيف في السعر .}$$

(١) أول من قدم لنا فكرة المرونة على أنها التغير النسبي في الكمية الى التغير النسبي في السعر هو الاقتصادي الكبير A. Marshall .

ويمكن التعبير عن هذه المرونة في الشكل الآتى :



شكل (١)

المرونة السعرية

وتعبر هذه المرونة في الواقع عن ما يعرف بمرونة القوس Arc Elasticity حيث تقيس المرونة بين نقطتين منفصلتين على منحنى الطلب . وتختلف قيمة هذه المرونة طبقاً لنقطة البداية . فإذا بدأنا من النقطة a وصلنا إلى قيمة للمرونة تختلف على القيمة التي نحصل عليها إذا بدأنا من النقطة b ولهذا فنحن نعتبر قياس مرونة القوس قياساً تقريبياً وليس دقيقاً . وكلما بعدت النقطتان a , b عن بعضهما كلما كان الفرق في التقدير كبيراً ولهذا فإن المرونة القوسية يجب أن تقيس نقطتين متقاربتين جداً والا أصبح قياسها بلا معنى (٢)

(٢) هناك معالجتين لهذه المشكلة . من تعريف المرونة نجد أن

$$\epsilon = \frac{\Delta q_1}{q_1} \div \left(- \frac{\Delta p_1}{p_1} \right)$$

وأخذنا p_1 ، q_1 أقل سعر وأقل كمية لحصلنا في الحالتين على نفس النتيجة . والمعالجة الثانية هي أن نأخذ متوسط القيمتين أي أن المرونة تصبح :

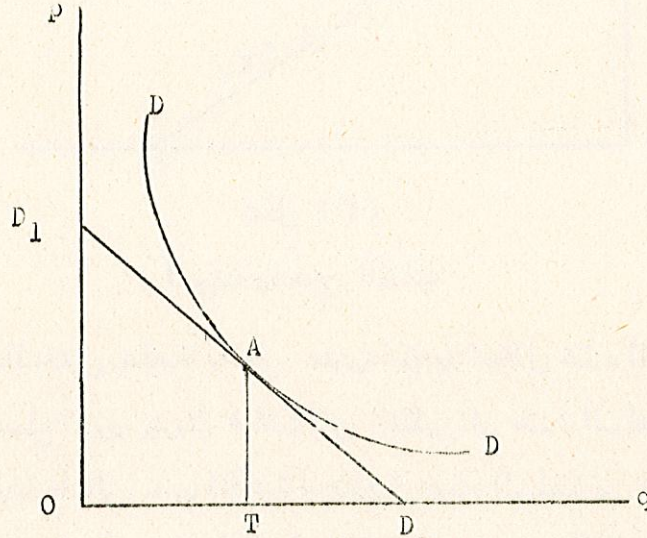
$$\epsilon = \frac{q_1 - q_2}{q_1 + q_2} \div \frac{p_1 - p_2}{p_1 + p_2}$$

حيث نحصل على قيمة واحدة للمرونة القوسية .

أما مرونة النقطة Point Elasticity فهي أدق قياسا وهنا نفترض أن التخفيض في السعر والكمية تغيرا صغيرا وصغيرا جدا حيث تصبح المرونة عند نقطة على منحنى الطلب هي :

$$e = - \frac{dq_1}{dp_1} \cdot \frac{p}{q}$$

حيث $\frac{dq_1}{dp_1}$ هي ميل منحنى الطلب عند النقطة A • ويظهر من هذا التعريف والشكل التالي أن



شكل (٢)

مرونة النقطة

$$- \frac{TD_O}{AT} = \frac{dq_1}{dp_1}, \quad - \frac{AT}{TD_O} = \frac{dp_1}{dq_1}$$

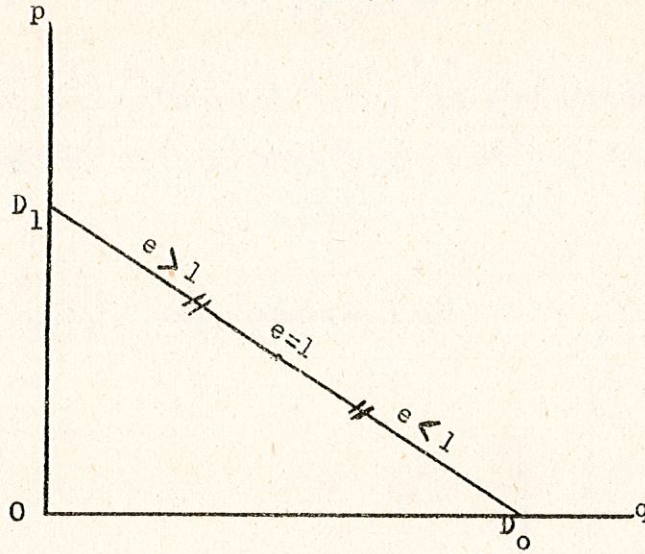
$$e = - \frac{dq_1}{dp_1} \cdot \frac{p}{q}$$

وبما أن :

$$e = \frac{TD_O}{AT} \cdot \frac{AT}{OT} = \frac{TD_O}{OT} = \frac{D_O A}{AD_1}$$

اذن

وعلى ذلك يمكن تقسيم منحنى الطلب الى ثلاث أجزاء بافتراض ان المنحنى خطا مستقيما
لسهولة التوضيح •



شكل (٣)

المرونة ومحنى الطلب

وتعتمد مرونة الطلب على سلعة ما على مدى امكانية احلال هذه السلعة ، فكلما أمكن احلال هذه السلعة بسلع أخرى بديلة ، كلما كان الطلب على هذه السلعة طلبا مرنا . كذلك يعتمد الطلب على سلعة ما على مدى امكانية استخدام هذه السلعة في الأغراض المختلفة . فكلما تنوعت الأغراض التي تستخدم فيها السلعة كلما ارتفعت مرونة الطلب عليها — هذا بالإضافة الى عامل الضرورة . فكلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك كلما كان الطلب عليها غير مرن . وتعتمد المرونة أيضا على عدة عوامل أخرى منها نسبة الانفاق على سلعة معينة الى الدخل الممكن التصرف فيه ، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما انخفضت المرونة ، وكذلك المستوى النسبي لسعر السلعة ، فاذا كان سعرها رخيصا جدا أصبح الطلب عليها مرنا ، أما اذا كان سعرها الأصلي مرتفعا جدا فان الطلب عليها يصبح غير مرن .

المرونة التبادلية للطلب : Cross Elasticity of Demand

تعبر المرونة التبادلية للطلب عن مدى ارتباط السلع مع بعضها البعض . فمرونة الطلب التبادلية بين السلعتين q_1 و q_2 تعرف بنسبة التغير النسبي في كمية الطلب على السلعة q_1 الى التغير النسبي في سعر السلعة q_2 . ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي :

$$e_{q_1 q_2} = \frac{\Delta q_1}{q_1} \div \frac{\Delta p_2}{p_2}$$

Substitutes Goods

وأهم العلاقات بين السلع والتي نود معرفتها هي العلاقة بين السلع المتنافسة (البديلة) /
والسلع المتكاملة Complementary Goods . فإذا كانت السلعتان q_1 ، q_2 متنافستان
(كالبنزين العادي والبنزين المخصوص) فان المرونة التبادلية بينهما تكون موجبة حيث أن ارتفاع
سعر البنزين العادي يرفع الاستهلاك من البنزين المخصوص . أما اذا كانت السلعتان مكملتان
لبعضهما (كالشاي والسكر مثلا) فان المرونة التبادلية تكون سالبة . فانخفاض سعر السكر
يعنى زيادة الاستهلاك منه وكذلك زيادة استهلاك الشاي أيضا . وبديهي أنه اذا كانت المرونة
تساوى ∞ فان السلعتان يعتبران بدائل كاملة لبعضهما . أما اذا كانت المرونة تساوى
صفرًا فانه لا يوجد علاقة بين السلعتين .

وتستخدم المرونة التبادلية كذلك في تحديد نطاق صناعة ما . فالسلع التي تربطها
مرونة تبادلية مرتفعة يمثلان سلعا لصناعة واحدة ، والعكس صحيح . أما اذا كانت سلعة ما
لا ترتبط اطلاقا بأية سلعة أخرى فهي تعتبر صناعة وحيدة بحد ذاتها .

٢٠٤ . المرونة الدخلية : Income Elasticity of Demand

ذكرنا فيما سبق أن مستوى الاستهلاك وهيكله يتأثر بمستوى الدخل وتغيراته وتختلف
التغيرات في الاستهلاك باختلاف نوع السلع المستهلكة . وتعتبر دراسة الاقتصادى الألماني
الأصل Engel من أهم الدراسات التي أدخلت على نظرية الاستهلاك . وقد أوضح لنا
Engel أنه كلما ارتفع مستوى الدخل ، كلما زاد الانفاق على السلع الكمالية وكلما نقص
الانفاق على السلع الضرورية كالطعام مثلا . وهذا يعنى أن المرونة الدخلية للسلع الضرورية
أقل من الواحد الصحيح وأنه في حالة السلع الكمالية تصبح أكبر من الواحد الصحيح (تعرف
المرونة الدخلية بأنها العلاقة بين التغير النسبى في الانفاق على سلعة ما الى التغير النسبى
في دخل المستهلك) . وسنتعرض فيما يلى لبعض النماذج الرياضية المستخدمة لتقدير
المرونات الدخلية تبعا لقوانين انجل وما تتضمنه هذه النماذج من معانى اقتصادية ويفترض
ضمنيا في منحنيات انجل تشابه العادات الاستهلاكية بين الأسر المختلفة .

١ - النموذج الخطى : وفيه نفترض أن دالة الطلب على سلعة معينة هي دالة خطية للدخل

أى أن :

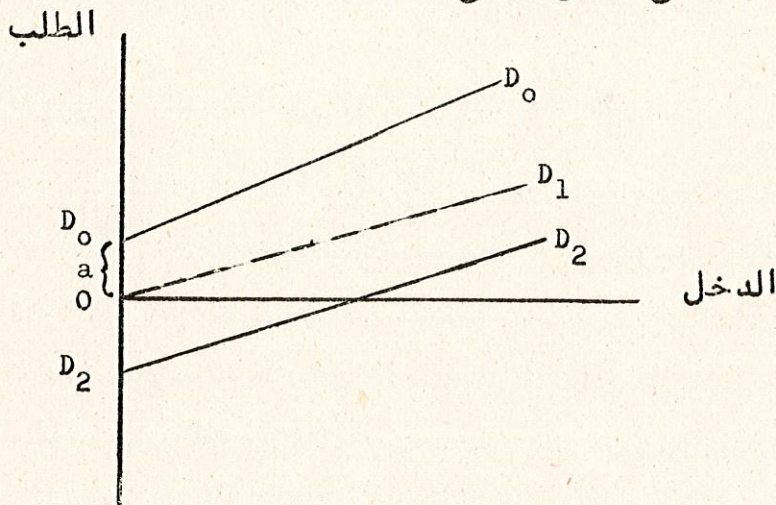
$$q_1 = a + bY$$

$$\frac{Y}{q_1} \cdot \frac{dq_1}{dY} = \text{المرونة الدخلية}$$

$$\frac{bY}{a + bY} = \text{المرونة} \quad b = \frac{dq_1}{dY} \quad \text{وأن}$$

• فإذا كانت $a = \text{صفر}$ فإن المرونة $= 1$ أى أن المرونة ثابتة ولا تتوقف على الدخل .
 أما إذا كانت a ، b موجبتان ، فإن الانفاق على السلعة q_1 يزداد بارتفاع الدخل ويتضح من هذا النموذج أنه يعتمد على ان الميل الحدى للاستهلاك يتناسب تناسبا طرديا مع الانفاق على السلعة وعكسيا مع الدخل .

وتمثل هذه الحالة الطلب على بعض السلع الضرورية . فهذا النموذج يفترض أنه حتى لو كان الدخل مساويا للصفر فإن الطلب على السلعة q_1 لن يكون صفرا ، بل يساوى فى هذه الحالة الكمية a ، كما فى الشكل التالى :



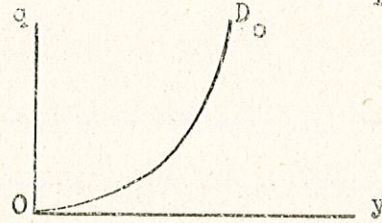
العلاقة بين الدخل والاستهلاك

• كذلك يعنى هذا النموذج أنه كلما ارتفع الدخل ، ازداد الطلب على السلعة بمعدل ثابت . ويمكن تطبيق هذا النموذج اذا قصر التحليل على مجموعة من الأسر المتجانسة فى عادات وتقاليد استهلاكها بحيث لا يوجد فروق كبيرة فى الدخول بين هذه الأسر .

٥٢ النموذج اللوغاريتمى :

يفترض هذا النموذج أن الدالة المطلوبة هي دالة أسية أى أن :

$$q_1 = a Y^b \quad a, b \gg \text{صفر}$$



ويمكن تحويل هذه المعادلة إلى معادلة خطية لوغاريتمية ، أى أن :

$$\log q_1 = \log a + B \log Y$$

$$\therefore \frac{dq_1}{dY} = a \cdot b Y^{b-1}$$

$$\text{وبما أن المرونة} = \frac{dq_1}{dY} \cdot \frac{Y}{q}$$

$$\therefore \text{المرونة} = a \cdot b Y^{b-1} \cdot \frac{Y}{a Y^b} = a \cdot b Y^{b-1} \cdot \frac{Y}{a Y^b} = \text{المرونة}$$

أى أن المرونة ثابتة ولا تتوقف على الدخل وهذا الفرض غير متفق مع الواقع ، ولا تصلح هذه الصورة بالطبع إلا لتطبيقها على السلع ذات المرونة الضعيفة .

٥٣ النموذج النصف لوغاريتمى :

وتأخذ الدالة فى هذه الحالة الشكل الآتى :

$$q_1 = a + b \log Y$$

$$\therefore \frac{dq_1}{dY} = \frac{b}{Y}$$

$$\text{أى أن المرونة} = \frac{b}{a + b \log Y} = \frac{Y}{a + b \log Y} \cdot \frac{b}{Y}$$

أى أن المرونة متغيرة وتتوقف على الدخل ويظهر من هذا النموذج أن الميل الحدى للاستهلاك يتناسب تناسبا طرديا مع الدخل ، وأن قيمة الدخل فى الفترة صفر غير محدد ،

بل يمكن أن يأخذ أية صورة • ويعتبر هذا النموذج أكثر النماذج مناسبة للتطبيق على السلع الغذائية على وجه العموم •

٤ • نموذج Törnqvist

قدم لنا ثورنكفيست نموذجاً عاماً يربط بين الطلب على سلعة ما وتغيرات الدخل للمستهلك الفردى • وباستخدام فروض معينة تتفق مع طبيعة السلعة موضوع الدراسة يمكننا التوصل إلى العلاقة المطلوبة ويغطي نموذج ثورنكفيست نطاق واسع من الدخل بالإضافة إلى بساطته ومرونته • ويمكن وضع الصورة العامة لنموذج ثورنكفيست كما يلي :

$$q = a \cdot Y^k \cdot \left(\frac{Y - Y_0}{b + Y} \right)$$

ويمكن باستخدام هذا النموذج التفرقة بين ثلاث أنواع من السلع :

الحالة الأولى : وهي حالة السلع الضرورية ، حيث نفترض أن كل $Y_0 = k$ صفر

الحالة الثانية : وهي حالة السلع الكمالية حيث نفترض أن $l = k$

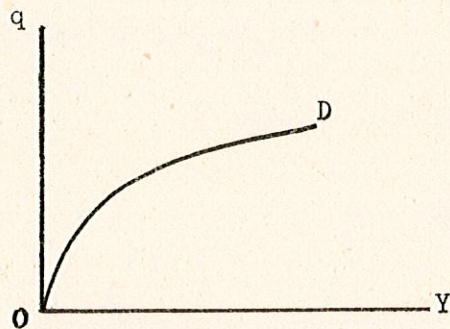
الحالة الثالثة : وهي حالة السلع شبه ضرورية حيث نفترض أن $k = \text{صفر}$

ولندرس كل من هذه الحالات على حدة •

(أ) حالة السلع الضرورية :

نفترض أن العلاقة هي :

$$q = a \frac{Y}{b + Y} \quad \text{الصفر} > b, a$$



ومن هذه العلاقة نجد أن الطلب q تتحول إلى الكمية a عندما يعزول الدخل Y إلى

مالاً نهائية (أى : $q \rightarrow a$ when $Y \rightarrow \infty$) • وتتضمن هذه العلاقة حد أعلى لما

• ينفقه المستهلك على السلعة موضوع الدراسة مهما ارتفع الدخل وهذا الحد الأعلى هو الكمية a .
 وهذا يعنى انخفاض المرونة مع ارتفاع الدخل وهذا ما يعبر عن سلوك المستهلك بالنسبة
 للطلب على السلع الضرورية .

من تعريف المرونة ومن المعادلة السابقة نجد أن :

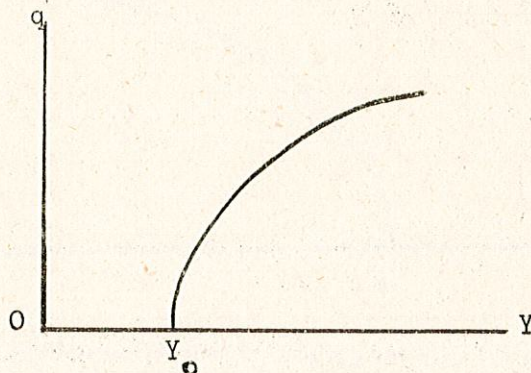
$$\text{المرونة} = \left(\frac{b}{b + Y} \right)$$

• أى أن المرونة تتوقف على الدخل . وإذا دققنا النظر فى هذه المعادلة لوجدنا أن الطلب
 يزيد بمعدل أكبر فى حالة الدخل المنخفضة وتكون الزيادة فى الطلب صغيرة فى حالة الدخل
 المرتفعة جدا .

(ب) حالة السلع الكمالية :

ونفترض فى هذه الحالة أن المستهلك لن يطلب السلعة الا اذا وصل دخله الى
 مستوى معين يعرف بالحد الأدنى لك دخل فى هذه الحالة (Y_0) وعند هذا الدخل
 يبدأ المستهلك فى زيادة طلبه على السلعة موضوع الدراسة بازدياد دخله حتى يصل الى
 كمية الطلب a وهى نسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة عند أعلى مستويات من دخله .
 ويفترض فى هذه الحالة أن دالة الطلب تأخذ الشكل التالى :

$$q = a Y \left(\frac{Y - Y_0}{b + Y} \right) \quad a, b > \text{صفر}$$



من العلاقة أعلاه نجد أن :

$$\left(\frac{Y^2 + 2 b Y - b Y_0}{(b + Y) (Y - Y_0)} \right) = \text{المرونة}$$

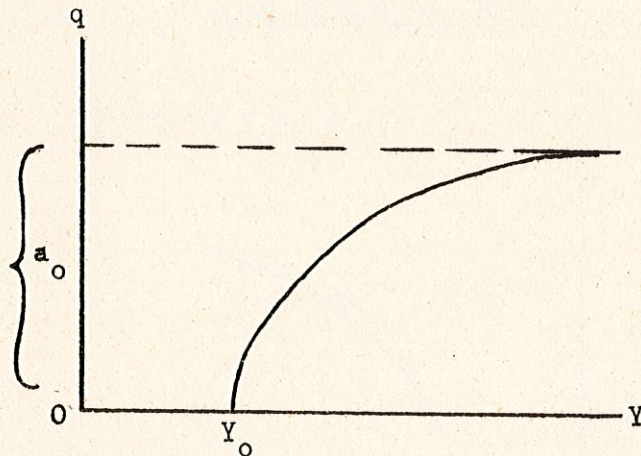
ج (حالة السلع شبه الضرورية :

نفترض في هذه الحالة أيضا أن المستهلك لن يرغب في شراء السلعة الا اذا وصل دخله عند حد معين وليكن Y_0 . ولكن نفرق بين هذه الحالة وحالة السلع الكمالية في أنه في حالة السلع شبه ضرورية يرتفع الطلب على السلعة بزيادة الدخل الى أن يصل الطلب الى حد أعلى وليكن a_0 بعدها يظل الطلب ثابتا مهما تغير مستوى الدخل . وتأخذ الدالة في هذه الحالة الصورة الآتية :

$$q = a_0 \left(\frac{Y - Y_0}{b + Y} \right) \quad \text{صفر} > b, a_0$$

حيث a_0 هي أعلى مستوى للانفاق يصل اليه المستهلك مهما كان مستوى دخله Y_0 ، هي الحد الأدنى للدخل للبدء في الرغبة في شراء هذه السلعة . وتصبح المرونة هنا :

$$\frac{Y (b + Y_0)}{(b + Y) (Y - Y_0)} = \text{المرونة}$$



ونجد في هذه الحالة أن المرونة تتوقف على كل من الدخل الأدنى Y_0 والدخل الجارى Y وقد أعطى نموذج ثورنكفيست بحالاته الثلاث نتائج ممتازة لأبحاث ميزانية الأسرة في كل من السويد وفنلندا .

ونخلص من هذه الدراسة للمرونة الدخلية المختلفة أنه لا يوجد نموذج عام يمكن تطبيقه على جميع السلع ، لأن كل سلعة تمثل حالة مختلفة ولذلك فإن أثر التغير الدخل في الانفاق على هذه السلعة يأخذ صورة مختلفة كذلك . وتهدف دراسة المرونة في تقدير الانفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة في المستقبل ، فباستخدام معامل المرونة وبيانات ميزانية الأسرة ، يمكننا الحصول على الانفاق الاستهلاكي والذي يمكن أن نعتبره من المعطيات في التخطيط طويل الأجل أو على الأقل من البيانات الأساسية التي يجب معرفتها قبل اتخاذ سياسات سعرية أو استثمارية معينة .

وقد تناول موضوع تقدير الانفاق الاستهلاكي اهتمام كبير من الاقتصاديين والاحصائيين فـ في الجمع حيث قامت عدة أبحاث تعتمد على تقدير معاملات المرونة الدخلية لكل من الريف والحضر — آخذة في الاعتبار الانفاق الكلي المتوقع للفرد في الفترة موضوع الدراسة وكذلك التغير في عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي — وقد توصلت هذه البحوث إلى نقطتين هامتين بالنسبة للانفاق الاستهلاكي في ج ع م وهي :

١ . أن الانفاق الكلي للأمر في ج ع م يتبع توزيع " لوغاريتم المعتاد " بلا اختلاف بين الحضر والأسر الريفية .

٢ . أنه يوجد علاقة ارتباطية كبيرة بين عدد الأفراد وعدد الوحدات الاستهلاكية .

وقد أجرت لجنة بحوث الاستهلاك بوزارة التخطيط مجموعة من الدراسات حيث قدرت معاملات المرونة باستخدام طرق متقدمة أهمها النموذج ثنائي التفضيل الذي شرحناه أعلاه .

الفصل الخامس

استخدام بيانات الاستهلاك لتقدير الطلب الاستهلاكي

تعرضنا فيما سبق للأسس النظرية المحددة للطلب الاستهلاكي، وكذلك العوامل الموضوعية التي يمكن أن تؤثر في تغيير النمط الاستهلاكي سواء على المستوى الفردي أو القومي . وأشرنا إلى أن دراسة الطلب الاستهلاكي تنقسم إلى جزئين هامين :

- الاول : ويعالج العلاقة التي تربط بين الطلب على سلعة ما ودخل المستهلك .
- الثاني : ويعالج العلاقة التي تربط بين الطلب على سلعة ما وسعر هذه السلعة وأسعار السلع الأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك أشرنا أن الجزء الأول يتعلق بدراسة منحنيات إنجـل بعدما نجح هذا الاقتصادى الألماني الكبير في استخدام مجموعة من دراسات ميزانية الأسرة وحصل منها على نتائج أمكن تعميمها . وقد ساعد في تطور دراسات إنجـل التطبيقية هذه وانتشارها أنه بواسطتها يمكن للاقتصاديين تحديد الخصائص الأساسية لمنحنى الدخل - الاستهلاك المشار إليه مسبقاً . وقد ذكرنا أهمية منحنيات إنجـل في التطبيق العملي ويجدر بنا الآن دراسة مصادر البيانات الإحصائية التي بها يمكن التعرف على الهيكل الاستهلاكي للأفراد والوصول إلى تقديرات مستقبلية للطلب الاستهلاكي للسلع المختلفة .

١٠٥ . مصادر بيانات الاستهلاك : هناك نوعين أساسيين من المصادر :

- ١ - البيانات المقطعية Cross-section Analysis وتتضمن تحليل ميزانية الأسرة لمعرفة أوجه الانفاق على المجموعات السلعية المختلفة للفرد أو الوحدة الاستهلاكية لكل فئة من فئات الدخل المختلفة . وحيث أنه من البديهي ألا يمكن الاعتماد على الحصر الشامل لميزانية كل أسرة على المستوى القومي ، فإنه عادة ما يكفي في هذه الحالة باختيار عينة عشوائية Random Sample ودراسة خصائصها وتقدير مرونات الطلب لكل فئة من فئات الدخل لمجموعات السلع المختلفة ثم محاولة

تعميم هذه النتائج لمعرفة خصائص الانفاق الاستهلاكي للمجتمع كله .
يتبين من ذلك أن الاعتماد على تحليل ميزانية الأسرة في دراسة العلاقة بين
الطلب والدخل تعنى دراسة الطلب في لحظة زمنية معينة ولهذا فنحن مرتبطين
بفرض *Ceteris Paribus* والذي يعنى فرض بقاء جميع المتغيرات الأخرى
المؤثرة في الطلب على ما هى عليه . ولكن اذا انتقلنا الى دراسة العلاقة بين الطلب
والسعر فلا يمكن استخدام بيانات ميزانية الأسرة حيث أننا نفترض أساسا في هذه
البيانات ثبات الأسعار . وبناء على ذلك فامكانية استقراء العلاقة بين الطلب والسعر
تصبح غير ممكنة في هذه الحالة . ونتغلب على هذه الصعوبة بتعيين منحنيات الطلب
وتغيراتها على مرحلتين :

المرحلة الأولى : وهى عملية اختيار لمنحنى الدخل - الاستهلاك وهو ما يعرف
بمنحنى انجل الذي يتفق مع بيانات ميزانية الأسرة ومحيث يتوافق أيضا في خصائصه
مع منحنيات الطلب التى تقدمها لنا النظرية الاقتصادية البحتة .
المرحلة الثانية : وهى محاولة التعرف على الطريقة التى بها يمكن لتغيرات السعر
ان تؤثر فى قيم معالم Parameters منحنى انجل .

٢ - البيانات السوقية أو ما يعرف بالمتسلسلات الزمنية Time Series Analysis

وتتضمن تحليل البيانات الخاصة بالطلب والأسعار للسلع المختلفة . وتتميز هذه
الطريقة بأنها تأخذ عامل الزمن فى الحسبان حيث يتم تقدير مرونات الطلب على
أساس فترة زمنية طويلة ولذلك فهى تتميز بالديناميكية أى بادخال امكانية تغير توزيع
الدخل وأذواق المستهلكين ، والأسعار . . . الخ فى الحسبان . ولكن نجد من
جهة أخرى أنه من الصعب توافر هذه البيانات عمليا ، خاصة فى حالة تقدير مرونة
الطلب الداخلية .

٢٠٥ . تحليل ميزانية الأسرة في الج . ع . م .

لقد قامت عدة محاولات لدراسة خصائص ميزانية الأسرة في ج . ع . م . منذ عام ١٩٢٠ ، ولكن أهم هذه المحاولات هي تلك التي قامت بها الادارة المركزية للإحصاء والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، حيث تناولت الأولى دراسة ميزانية الأسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨ ، والثانية لعامي ١٩٦٥/٦٤ ^(٢) وسوف نتناول هاتين الدراستين فيما يلي .

١٠٢٠٥ . بحث ميزانية الأسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨ :

يعتبر هذا البحث الأول من نوعه حيث شمل على عينة عشوائية سحبت من المجتمع كله (الحضرى منه والريفى) وذلك بهدف التوصل الى أوزان تعبر عن النمط الاستهلاكى للمجتمع وذلك لاستخدامها فى بناء الأرقام القياسية لنفقة المعيشة لكل من الريف والحضر ولتقدير مرونات الدخل (أو الانفاق) على المجموعات السلعية المختلفة وذلك لفئات مختلفة من الدخل . وبالحصول على هذه المعلومات ، يمكن اذن القيام بتحليل الطلب والتنبؤ بالانفاق الاستهلاكى .

وقد استخدمت الدراسة طرقا مختلفة لكل من الريف والحضر وذلك تمشيا مع الخصائص الأساسية لكل مجموعة حتى تكون العينة ممثلة للمجتمع الذى سحبت منه . ويمكن عرض هذه الطرق باختصار فيما يلي :

١ - أخذت كل من محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد مدنا حضرية وقد سحبت عينة عشوائية بسيطة من كل من هذه المحافظات حجم كل منها ٢% من مجموع

(٢) لدراسة البحوث والمحاولات التى ظهرت فى هذا الموضوع والتى قامت بها جهات مختلفة منذ عام ١٩٢٠ حتى الان ، راجع :

Mohammed N. El-Khorazaty, "The effects of Errors in Statement on the Coefficients of Expenditure Elasticity", (Unpublished M.A. Thesis submitted to Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, 1968).

سكان المحافظة • وقد وصل حجم العينة المسحوبة من الخمس محافظات ٢٠٦٧ وحدة استهلاكية •

٢ - أما المناطق الحضرية الأخرى فقد قسمت الى شريحتين : عواصم المحافظات وعواصم المراكز • وقد عولجت الشريحة الأولى (عواصم المحافظات) هذه بذات الطريقة التي عولجت بها المحافظات الخمس المشار اليها أعلاه • أما الشريحة الثانية (عواصم المراكز) فقد طبق فيها نظام العينات على مرحلتين ، حيث تم في المرحلة الأولى اختيار عينة عشوائية تضم نصف عدد هذه المراكز ، ثم في المرحلة الثانية تتم اختيار عينة عشوائية تضم مجموعة من عائلات هذه المراكز • وقد تم هذا الاختيار على أساس ان تكون حجم العينة من كل مركز متناسبا مع الحجم الكلي لسكان هذا المركز بحيث تكون حجم العينة هو ٢% من مجموع سكان المراكز كلها • وقد وصل حجمها ١٢١٦ وحدة استهلاكية •

٣ - أما المناطق الريفية ، فقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها ٣٠٩٠ وحدة استهلاكية • وقد تم هذا الاختيار على ثلاث مراحل • فقد قسمت المناطق الى مراكز واختير نصف عدد هذه المراكز ثم قسمت المراكز المختارة الى قرى والتي أختير منها $\frac{1}{4}$ عدد ها ثم سحبت عينة من العائلات من هذه القرى تمثل ١ في الألف من سكان الريف •

وقد بلغ اجمالي حجم العينة لهذا البحث ٦٣٧٣ وحدة استهلاكية (٢٠٦٧ من خمس محافظات ، ١٢١٦ من المناطق الحضرية الأخرى ، ٣٠٩٠ من الريف) وهو ما يعادل ١٣٥ ألف من المجموع الكلي للسكان • وقد تتم دراسة الأنماط المختلفة للانفاق الاستهلاكي لهذه العينة على أساس تسجيل الانفاق على ٢٣ مجموعة سلعية • وقد تم تجميع البيانات على أساس شهري • أما عن بيانات الدخل ، فلم يمكن الحصول عليها بطريق مباشر ، ولكن تم تقديرها على أساس غير مباشر بمشاهدة الزيادة أو النقص من أصول وخصوم كل وحدة استهلاكية في العينة وذلك خلال عام الدراسة (حيث شمل البحث نمط الانفاق للفترة من نوفمبر ١٩٥٨ حتى اكتوبر ١٩٥٩ وذلك لاستبعاد التقلبات الموسمية في الانفاق) •

٢٠٥٠ ب • بحث ميزانية الأسرة لعامى ١٩٦٥/٦٤ :

قامت هذه المحاولة بهدف قياس التغيرات الهيكلية التى حدثت للاقتصاد المصرى على أثر تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد استمد هذا البحث مقوماته من بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٥٩/٥٨ حيث احتفظ بطريقة التقسيم المتبعة فى هذا البحث • ونظراً لأن كثرة التردد على أفراد العينة قد يؤدى الى عدم الاستجابة من جانب الوحدات الاستهلاكية اذا ما طالقت فترة الدراسة ، فقد رعى تقسيم العينة الى أربعة عينات ، تم الحصول على بيانات من كل منها على أربع فترات طول كل فترة ثلاثة أشهر • وفى كل زيارة تمت بين جامعى البيانات والوحدات الاستهلاكية ، أمكن الحصول على بيانات شهرية وربيع سنوية وسنوية لمجموعات الانفاق المختلفة • وقد تم تقسيم الجمهورية العربية المتحدة الى أربعة مناطق :

المنطقة الأولى : وقد شملت المحافظات الأربع : القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - السويس • وقد بلغ حجم العينة ١٢١٥ وحدة استهلاكية •

المنطقة الثانية : وقد شملت المناطق الحضرية الأخرى (بلغت ١٧ عاصمة للمحافظات ال ١٧ الأخرى) • وقد بلغ حجم العينة ٤٣٩ وحدة استهلاكية •

المنطقة الثالثة : وقد شملت المناطق شبه الحضرية بما فيها من عواصم للمراكز داخل المحافظات ال ١٧ • وقد بلغ عدد المدن فيها الى ٩٨ مدينة ووصل حجم العينة منها ٦٥٦ وحدة استهلاكية •

المنطقة الرابعة : وقد شملت المناطق الريفية بما يقرب من ٤٠٠٠ قرية ، قسمت تبعاً لحجمها الى مجموعتين : القرى الكبيرة وهى التى تحتوى على ١٠٠٠ وحدة استهلاكية أو أكثر ووصل حجم العينة منها ٦٥٦ وحدة ، والقرى الصغيرة وهى التى تحتوى على أقل من ١٠٠٠ وحدة استهلاكية ووصل حجم العينة منها ٤٥٢ وحدة •

وقد شمل البحث ٥٨% من مجموع سكان الثلاث مناطق الأولى ، ٣٥% من مجموع سكان المنطقة الرابعة نظرا لتجانس خصائص هذه المنطقة وقد تم تجميع بيانات شهرية للانفاق على الغذاء والخدمات ، في حين أنه تم تجميع بيانات ربع سنوية للانفاق على الملابس وللمدفوعات التحويلية . أما البيانات السنوية فاختصت بالانفاق على السلع المعمرة والسكن وقد أمكن الحصول على هذه البيانات بمختلف فتراتها من الأربع عينات المشار إليها سابقا . وقد تم في هذه المحاولة الحصول على بيانات للدخل لكل وحدة استهلاكية في العينة موزعا لمصادر الدخل المختلفة .

٣٠٥ . بعض الدراسات التطبيقية لمرونة الانفاق الاستهلاكي في الج . ع . م (٣)

لقد تمت دراسات عديدة في هذا المجال ، وقد اعتمدت هذه الدراسات على بيانات ميزانية الأسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨ ، وسوف نشير هنا الى خمس دراسات قام بها الدكتور مصطفى مدني ، د . سليمان نور الدين ، ووزارة التخطيط ، ومصلحة التعبئة والاحصاء ثم مصطفى أبو ورد وعيمره . وسوف نتناول باختصار كل من هذه الدراسات ونتائجها .

اعتمد د . مصطفى مدني في دراسته على بيانات ميزانية الأسرة ، وقد حاول الحصول على معاملات المرونة الدخلية لكل من الريف والحضر على أساس عدة إفتراضات تربط بين متوسط الانفاق للوحدة الاستهلاكية ونسبة الانفاق السنوي على المجموعات السلعية المختلفة الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي . وقد اعتمد د . مصطفى على أربعة علاقات أساسية :

$$Y = a + b x$$

١ - العلاقة الخطية

$$Y = a + b x + c x^2$$

٢ - العلاقة التربيعية

$$Y = a + b \log x$$

٣ - العلاقة نصف اللوغاريتمية

$$Y = a + b \log x + c (\log x)^2$$

٤ - العلاقة اللوغاريتمية التربيعية

وتبع هذه الدراسة ، محاولة أخرى من الدكتور سليمان نور الدين الغرض منها

(٣) للحصول على شرح تفصيلي للدراسات المشار إليها ، راجع :

التنبؤ بالانفاق الاستهلاكي في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ وقد اعتمد في تقدير معاملات المرونة الدخلية على معادلات خطية تربط بين الانفاق على المجموعات السلعية المختلفة والانفاق الكلي للوحدة الاستهلاكية .

وقد قامت وزارة التخطيط ببعض الدراسات لتقدير الاستهلاك القومي السنوي للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ وذلك لبعض السلع الهامة مثل الأغذية بمختلف أنواعها وعلى أساس افتراض ثبات متوسط الانفاق لكل وحدة استهلاكية . وقد قام بهذه التقديرات لكل من الريف والحضر ولكل سلعة على حدة . وقد استخدمت وزارة التخطيط نموذج ثورنكبيست مع افتراض دوال خطية للعلاقة بين الدخل السنوي والانفاق للوحدة الاستهلاكية . وقد تم تقسيم السلع المختارة إلى أربعة مجموعات : السلع الضرورية ، والشبه ضرورية ، والكمالية ، والسلع الرديئة .

وفي محاولة أخرى ، قام الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بدراسة أنماط الاستهلاك في الج . ع . م من أجل عمل تنبؤ بالاستهلاك للسنوات ١٩٦٦/٦٥ حتى ١٩٧٢/٧١ . وكذلك قام معهد التخطيط القومي بمحاولة أخرى لتقدير متوسط معامل المرونة لفترة طويلة . وقد قام أبو ورد وعميرة بإيجاد متوسط المرونة الدخلية باستخدام المعادلة الآتية :

$$\bar{\eta} = \sum_{\text{all } x} \eta_x f(x)$$

حيث :

$\bar{\eta}$ هي المتوسط المرجح لمعامل مرونة الانفاق .

$f(x)$ هو التوزيع الاحتمالي للمستهلكين موزعا طبقا للانفاق الاجمالي لكل وحدة استهلاكية (x) .

η_x هو منحنى المرونة لفئات الانفاق المختلفة (باستخدام نتائج د . مدني)

وقد تم تقدير مرونة الانفاق على هذا الأساس لكل من سكان الريف والحضر . وفي

الجدول التالي نعرض نتائج هذه المحاولات مع المقارنة بينهما .

معاملات مرونة الانفاق في الحضر في الج ٥ ع ٥ م
(بحث ميزانية الأسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨)

المجموعة السلعية	دراسة د ٥ مدني	دراسة د ٥ نور الدين	دراسة وزارة التخطيط	دراسة الجهاز المركزي	دراسة ابو ورد وعيميرة
١ - الحبوب والنشويات	٠٢٨	٠١٢	٠٥	٠١٣	٠٣٩
٢ - البقول الجافة	٠٣٩	٠١٩	٠٣٦	٠١٧	٠٤٣
٣ - اللحوم والأسماك والبيض	١٠٧	٠٩٩	٠٨٩	١١٣	١١٣
٤ - الزيوت والدهون	٠٥٣	٠٩٠	٠٤٢	٠٣٣	٠٥٢
٥ - الالبان ومنتجاتها	١٠٦	٠٩٠	١٠٦	١٠٢	١١٤
٦ - الخضار	٠٨٣	(٠٩٥	٠٧٩	٠٧٢	٠٨٣
٧ - الفاكهة	١٢٩	(٠٩٥	١٣٤	١٤٢	١٥١
٨ - السكر والاغذية السكرية	٠٧٦	٠٦٤	٠٧٣	٠٦٦	٠٧٦
٩ - المكيفات	(٠٨٦	(٠٧١	٠٨١	-	٠٨٦
١٠ - المشروبات	(٠٨٦	(٠٧١	٠٨١	-	٠٨٦
١١ - مواد الوقود والاضاءة	٠٨٩	٠٨٧	٠٨١	-	٠٨٥
١٢ - الملابس والبياضات	١٤٣	١٢١	١٣١	١٥٥	١٥٠
١٣ - الأثاث والادوات المنزلية	(٢١٧	(٢٧٥	٢٤٩	٢٥٧	(٢٣٧
١٤ - السلع المعمرة الاخرى	(٢١٧	(٢٧٥	٤٢٣	-	(٢٣٧
١٥ - نفقات التعليم والرياضة	١٧٥	١٧٦	١٨٨	٢٥٥	٣٢٧
١٦ - نفقات طبية وعلاجية	١٨٠	١٦٩	١٧٠	١٧٨	١٧٤
١٧ - نفقات الانتقال والمواصلات	١٧٠	٢١٥	١٢٠	-	١٦٧

المصدر :

M.N. El-Khorazaty, "The Effects of Errors in Statement on the Coefficient of Expenditure Elasticity with Applications to the Family Budget Surveys Data in the U.A.R.", Unpublished M.A. Thesis, Cairo University, 1968.

معاملات مرونة الانفاق في الريف في الج . ع . م
(بحث ميزانية الأسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨)

المجموعة السلعية	دراسة د . مدني	دراسة د . نور الدين	دراسة وزارة التخطيط	دراسة الجهاز المركزي	دراسة أبو ورد وعميرة
١ - الحبوب والنشويات	٠ر٥	٠ر٤٦	٠ر٥١	٠ر٥٤	٠ر٥٣
٢ - البقول الجافة	٠ر٨٦	٠ر٧٣	٠ر٨٣	٠ر٦٧	٠ر٨٥
٣ - اللحم والاسماك والبيض	١ر١١	١ر١٤	١ر١١	١ر١٣	١ر١٤
٤ - الزيوت والدهون	٠ر٨٧	٠ر٧٩	٠ر٨٧	٠ر٥٤	٠ر٨٦
٥ - الالبان ومنتجاتها	١ر٠٩	١ر٠٢	١ر١٠	١ر٠٢	١ر١١
٦ - الخضار	١ر٠١	(١ر١٤)	٠ر٩٦	٠ر٥٨	١ر٠٠
٧ - الفاكهة	١ر٥١	(١ر١٤)	١ر٤٧	١ر٥٤	١ر٤٦
٨ - السكر والاغذية السكرية	٠ر٨٠	٠ر٨٨	٠ر٨١	٠ر٦١	٠ر٨٠
٩ - المكيفات	(٠ر٩٤)	٠ر٩٢	٠ر٩٧	-	٠ر٩٣
١٠ - المشروبات	(٠ر٩٤)	٠ر٩٢	٠ر٩٧	-	٠ر٩٣
١١ - مواد الوقود والاضاءة	٠ر٨٩	٠ر٩٢	١ر٢٢	-	٠ر٨٩
١٢ - الملابس والبياضات	١ر٢٨	١ر٣٥	١ر٣٦	١ر٧١	١ر٣٧
١٣ - الأثاث والأدوات المنزلية	(١ر٨٧)	٢ر٠٢	٢ر٣٥	٢ر٢٩	(٢ر١٣)
١٤ - السلع المحمرة الاخرى	(١ر٨٧)	٢ر٠٢	٥ر١٥	-	(٢ر١٣)
١٥ - نفقات التعليم والرياضة	٢ر٧٦	٣ر١٢	٣ر٦٤	٥ر٤٧	٦ر٦٥
١٦ - نفقات طبية وعلاجية	٢ر٢٢	٢ر٣٥	٢ر٢٩	٢ر٩٧	٢ر٣٢
١٧ - نفقات الانتقال والمواصلات	٢ر١١	٢ر٦٥	٢ر٧٦	-	٢ر١٤

المصدر : انظر المرجع في الجدول السابق .

ومن الجدولين السابقين يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

- ١ - ان تقدير مرونة الانفاق للمزود الحبوب والنشويات والبقول الجافة ، والزيوت والدهون يشير الى أن المرونة ضعيفة في هذه الحالات بالنسبة لسكان الحضر مما يشير الى أهميتها كسلع ضرورية . أما مرونة البقول الجافة والزيوت والدهون في الريف فهي مرتفعة عنها ففي الحضر أي أنها تعتبر أقل ضرورة بالنسبة لسكان الريف منها لسكان الحضر .
- ٢ - أما تقدير مرونة الطلب على اللحوم والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها والفاكهة فهي كبيرة (أكبر من الواحد) سواء في الريف أو الحضر مما يعني أنها تعتبر سلع كمالية التي حد ما لكلا النوعين من السكان .
- ٣ - ان مرونة الطلب على المكيفات والمشروبات في الريف أعلى منها في الحضر ، مما يشير الى أهمية هذا النوع من الاستهلاك بالنسبة لأهل الريف ، حيث ان ارتفاع متوسط الدخل في الريف يؤدي الى زيادة المستهلك من المكيفات والمشروبات .
- ٤ - ان الطلب على السلع المعمرة (عدا الأثاث والأدوات المنزلية) يتمتع بأعلى مرونة في حالة سكان الحضر ، مما يشير الى أن هذا النوع من الطلب يعتبر كماليا بالنسبة للطلب على التعليم والعلاج الطبي مثلا . أما في حالة الريف ، فان الطلب على الأثاث والادوات المنزلية والسلع المعمرة الأخرى والتعليم والصحة والمواصلات كلها تتميز بمرونة عالية وتمثل في الواقع سلعا كمالية .
- ٥ - ويلاحظ أخيرا ، أنه رغم اختلاف درجة المرونة من تقدير الى آخر كما يتبين من الجداول ، فانه لا يوجد اختلاف جوهري أو نشاز واضح الا في حالات قليلة كتقدير المرونة للألبان ومنتجاتها والزيوت والدهون تبعا لمحاولة د . سليمان نور الدين مثلا فهي تختلف اختلافا بينا عن التقديرات الأخرى .

ومن هذا العرض السريع يمكننا الإشارة هنا بأهمية هذه الدراسات ومدى نجاحها في تقدير الانفاق الاستهلاكي على المستوى القومي للسلع المختلفة ولكن يجب الإشارة أيضا بأن هذه

التقديرات تفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الانفاق غير عامل الدخل . وبهذا فنحن في حاجة الى تقديرات مشابهة حديثة حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية المختلفة والتي ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بتطور النمط الاستهلاكي في الج . ع . م .

ويجدر بنا الإشارة هنا أننا اذا اعتمدنا على هذه المحاولات في التنبؤ بما سيكون عليه الطلب نتيجة لاتخاذ سياسة معينة ، فاننا بمحض التعريف نتعامل مع احتمال سلوك المستهلك في ظروف لم يقابلها من قبل . وطالما أننا لا نملك ثقة كبيرة في ثبات ميول ورغبات المستهلك ، فان هذه التوقعات تشير الى احتمالات في لحظة زمنية معينة . ولهذا فربما يدور الشك في أذهاننا عن أهمية تقدير دوال الطلب ومرونة الطلب الاستهلاكي . ولكن ربما لا يراود هذا الشك عقولنا اذا ما تذكرنا أنه لا يوجد بديل لهذا التقدير وأنه في نهاية الأمر لا بد وأن تعتمد على هذه المعلومات قبل اتخاذ سياسة معينة . ولكن الإشارة هنا ترمى الى أهمية الحرص والتفكير في طريقة تقدير دوال الطلب على السلع المختلفة .

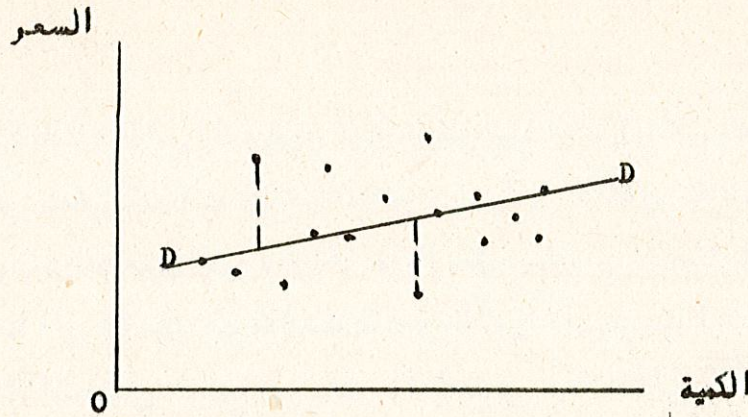
٤٠٥ . استخدام المتسلسلات الزمنية لتقدير دوال الطلب :

أشرنا فيما سبق انه يمكن ايجاد العلاقة بين الطلب والسعر عن طريق استخدام البيانات السوقية الخاصة بهاتين الظاهرتين . ونود الإشارة هنا أنه بالحصول على هذه المعلومات يمكننا احصاء الوصول الى تقدير لدوال الطلب على السلع المختلفة . وهناك طريقتين أساسيتين للوصول الى هذا الغرض :

Least-Squares Method

١ - طريقة المربعات الصغرى

والتي تهدف الى ايجاد خط الطلب الذي يجعل مجموع مربعات الانحرافات بين هذا الخط والقيم الملاحظة التي لدينا أقل ما يمكن . فكما يتضح من الشكل فهي تحاول الوصول الى أقرب خط ممكن يمثل الواقع .



حيث ان الانحرافات هي المسافات الرأسية بين القيم الملاحظة وبين الخط DD

٢ - طريقة أعظم الاحتمالات Maximum - likelihood Method

ولو أنها تعتبر طريقة معقدة وباهظة التكاليف، إلا أنها تعتبر الطريقة المثلى • وتتطلب هذه الطريقة معرفة التوزيع الاحتمالي للمتغيرات العشوائية التي تؤثر في الطلب، ومن هذا التوزيع يمكن تحديد دالة الاحتمال وهي :

$$L = f(q_t, p_t, a, b)$$

حيث :

a , b ثوابت (معالم المعادلة)

q_t الطلب في الفترة t

p_t السعر في الفترة t

وحيث ان دالة الطلب هي $q_t = a + b(p_t)$ ، فالسؤال اذن هو :

اذا افترضنا قيم معينة للثوابت a , b فما هو احتمال ان تعطينا دالة الطلب القيم المشاهدة $\bar{q}_t, \bar{p}_t$ في فترة زمنية معينة • وبأخذ القيم الممكنة للثوابت a , b يمكن الوصول عن طريق التفاضل الى القيم a , b التي تحقق القيمة العظمى لدالة الاحتمال L • وهذه القيم هي بالطبع أقرب تقدير للقيم الحقيقية للمعالم والتي تتفق أيضا مع القيم المشاهدة للمتغيرات • أي أننا نصل بذلك الى القيم الحقيقية التي كنا نبحث عنها لثوابت المعادلة . $q_t = a + b p_t$

ويجدر الإشارة هنا ان الطريقتين السابق شرحهما يؤديان الى نفس النتيجة في معظم الحالات ولكن في بعض الحالات تختلف النتائج . ومن أجل ذلك يجب إدخال بعض التعديلات على طريقة المربعات الصغرى التي ذكرناها سابقا حتى يمكن ان تعطينا نتائج أقرب الى الصحة . ولن نتعرض هنا الى تفاصيل هذه التعديلات ، وللقارئ المهتم بهذا الموضوع ذو الخبرة في الرياضه والاحصاء التطبيقى الرجوع الى بعض المراجع في هذا الشأن (٤) .

وفي استخدامنا للسلاسل الزمنية ، قد تعطينا البيانات اختلافات كبيرة من سنة الى سنة أخرى ، وقبل استخدام هذه البيانات لا بد من عمل متوسطات متحركة Moving Averages لهذه البيانات لتقليل هذه التقلبات في السلسلة Smoothing the Variations حتى تعطينا أى من الطريقتين السابق شرحهما تقديرات غير متحيزة Unbiased Estimates لمرونة الطلب . كذلك أيضا فان اختيار النموذج المستخدم يقع على عاتق الاقتصاديين ، وهنا يجب ملاحظة اختيار النموذج الذى يعطينا أكثر التقديرات دقة لاستخدامها في التنبؤ بالطلب في المستقبل وليست التقديرات التي تحقق البيانات التاريخية المتاحة .

ويكفى الإشارة هنا أن استخدام المتسلسلات الزمنية في تحليل الطلب في الج . ع . م . لم تلق الاهتمام الكافى حتى الآن وان معظم الدراسات الخاصة بهذا الموضوع تعتمد على البيانات المقطعية ، وأهمها بيانات بحث ميزانية الأسرة لعامى ١٩٥٩/٥٨ المشار اليه سابقا . وهناك محاولة يقوم بها الآن معهد التخطيط القومى بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لتقدير مرونة الطلب الاستهلاكى باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بفرض مقارنتها بالتقديرات التي استخدم فيها بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٥٩/٥٨ ومحاولة اقامة نموذج للتنبؤ في المستقبل لاستخدامه في وضع الخطة القومية الشاملة . ومن المنتظر ان ينتهى العمل في هذه المحاولة في أواخر سبتمبر من هذا العام . وسنحاول في الفصل القادم دراسة تطور الاستهلاك النهائى في الج . ع . م . خلال الستينيات وعلاقة هذا التطور بالنمو الاقتصادى .

(٤)

1. J. Johnson, Econometric Methods. McGraw Hill, New York, 1963.
2. L. Klein, Textbook of Econometrics. Harper & Row, N.Y., 1953.
3. W. Baumol, Economic Theory & Operations Analysis. Prentice-Hall, Inc. New Jersey, (2nd. edition), 1961.

الفصل السادس

تطور الاستهلاك النهائي في ج ° ع ° م ° خلال الستينيات

١٠٦ التنمية الاقتصادية وتمويل الاستثمار:

اشرنا في الفصل الاول الى اهمية دراسة الاستهلاك النهائي وبيننا ان معدل النمو في الناتج القومي في اى بلد يعتمد اعتمادا أساسيا على معدل تراكم رأس المال الذى يتيح الافراد والقطاع الحكومى عن طريق المدخرات المحلية ° فمن المعروف انه كلما زاد حجم الاستثمار المحقق ° كلما زادت امكانية الاقتصاد القومى على تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى فترة زمنية محددة ° ويتوقف حجم تراكم رأس المال على ثلاث عوامل اساسية هما :

أ - حجم الادخار المحلى °

ب - حجم التمويل الخارجى °

ج - توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة بما يكفل الوصول الى كفاية

انتاجية عالية حتى يمكن تجنب ظهور إحتناقات Bottlenecks

معينة فى بعض القطاعات الاقتصادية والتى تعكسها احتمالات تضخيمية

قد تؤدى بعملية التنمية او على الاقل تعوقها ° فاهمية الكفاية

الانتاجية فى تنظيم السياسة الاستثمارية لها مدلولها الخاص لانه عن

طريقها يمكن تحقيق أهداف النمو السريع بأقل حجم ممكن ———

الاستثمارات °

وبما ان تمويل الاستثمار يأتي اساسا عن طريق المدخرات والتى تعكس بدورها

قدرة الافراد على التحكم فى الانفاق والاستهلاك ° فان دراستنا لمصادر تمويل

الاستثمار تبرز لنا مدى تطور الاستهلاك النهائي ° فبالنسبة لتمويل الاستثمار خلال

الفترة موضوع الدراسة نجد ان البيانات المتاحة تدل على ان الادخار المحلي قد عجز عن مواجهة احتياجات الاستثمار المحلي مما ادى بدوره الى الاعتماد على التمويل الخارجى (القروض وما فى حكمها) لسد هذا العجز . فاذا نظرنا الى الجدول رقم (١) لوجدنا ان العجز كان يتزايد باستمرار وقد وصل فى بعض السنوات الى اكثر من ٣٠% من اجمالى الاستثمار .

جدول رقم (١)

تمويل الاستثمار المحلي فى الفترة (١٩٦٧/٦٦ - ١٠/٥٩)

(بالاسعار الجارية وبالعملة الجنية)

السنة	اجمالى الاستثمار (١)	اجمالى الادخار (٢)	عجز الادخار عن الاستثمار (٣) = (١) - (٢)	نسبة العجز الى اجمالى الاستثمار (٤) = (٣) ÷ (١)
١٩٦٠/٥٩	١٧١٤	١٧٥٩	٤٥	٢٦
٦١/٦٠	٢٢٥٦	٢١٠٠	١٥٥	٦٩
٦٢/٦١	٢٥١١	١٦٤٧	٨٦٤	٣٤٤
٦٣/٦٢	٢٩٩٦	١٩٥٦	١٠٤٠	٣٤٧
٦٤/٦٣	٣٧٢٤	٢٢٦٨	١٤٥٦	٣٦٤
٦٥/٦٤	٣٦٤٣	٢٨٨٤	٧٥٩	٢٠٨
٦٦/٦٥	٤٤٦٢	٣٠٩٦	١٣٦٦	٣٠٦
٦٧/٦٦	٣٩٦٧	٤٤٠٥	٥٦٧	١٤٣

(١) يساوى عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى

المصدر : وزارة التخطيط - متابعة وتقييم المعالم الاساسية للتنمية : الخطة الخمسية

الاولى (٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) - الجزء الاول فبراير ١٩٦٦ ص ١٥٣

متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج ٤٠٠ من السنة ١٩٦٧/٦٦ اغسطس

١٩٦٨ ص ١٥٣

ويتبين من الجدول رقم (١) أنه على الرغم من أن المدخرات المحلية قد زادت (سواء كانت زيادة نسبية أم مطلقة) إلا أن هذه الزيادة لم تتناسب مع أهداف النمو السريع ومع حجم الاستثمارات المحلية التي يتطلبها ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، نود الإشارة هنا إلى الحاجة لسد أعباء النفقات العسكرية المتزايدة التي لا بد من توفيرها حتى يمكن مجابهة الوقت العسكى للـ ج.ع.م. آراء مشكلة الشرق الأوسط.

فنظرا للنمو السكاني المرتفع فإنه يتعين للرفع من مستوى المعيشة الوصول إلى معدلات مرتفعة للنمو في الدخل القوي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد Per Capita Income وهذا يتطلب بالضرورة رفع نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج القوي الإجمالي بمعدلات تزيد كثيرا عن ما وصلت إليه حتى الآن. وللوصول إلى هذا الهدف يتعين توفير القدر الكافي من المدخرات المحلية وهذا بالإضافة إلى حاجتنا إلى تصديق الديون التي علينا قبل العالم الخارجى والى أننا أمكننا الحصول عليها في الماضي. وقد أشار تقرير متابعة الخطة لعام ١٩٦٢ / ٦٦ إلى أهمية زيادة نسبة الادخار المحلى إلى الناتج القوي الإجمالي حتى تصل إلى ٢٥%، حيث أن قصورها عن هذا الحد يعنى أحد من الأوضاع الثلاثة الآتية:

- (١) نقص تراكم رأس المال الثابت.
- (٢) زيادة العجز مع الجهاز المصرفي.
- (٣) زيادة الاعتماد على التمويل الخارجى.

وجدير بالذكر أنه رغم الإجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٦٢ حتى الآن بشأن العمل على زيادة الادخار المحلى، فإنها لم تؤدى إلا إلى رفع نسبة الادخار المحلى إلى الناتج القوي الإجمالي لمستوى ١٢% فقط وهذا يقل بكثير، كما أشرنا،

عن ما يجب ان تكون عليه هذه النسبة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نصبو اليها . هذا بالاضافة الى ما نحتاجه من تمويل خارجي لازم للحصول على سلع رأسمالية لم تتح بعد محليا وهذا يتطلب بالطبع العمل على زيادة حصيله النقد الاجنبي من الصادرات المنظورة وغير المنظورة . ومن هنا التحليل يتبين لنا تطور حجم المدخرات المحلية والذي يعكس ما يمكن تسميته بظاهرة " التضخم في الطلب الاستهلاكي " . وسوف نقوم فيما يلي بدراسة هذه الظاهرة وتحليل عناصرها المختلفة .

٢٠١ التضخم في الطلب الاستهلاكي وعناصره :

من اهم واخطر المظاهر التي كشفت عنها متابعة وتقييم النمو الاقتصادي خلال الفترة من ٦٠/٥٩ حتى ٦٧/٦٦ ، هي مشكلة تزايد الاستهلاك النهائي بأحجام ومعدلات غاية في الارتفاع (مقاسا بالاسعار الجارية في السوق) . فقد ارتفع الاستهلاك النهائي بمعدل قدره ٥٣٢% في عام ٦٧/٦٦ عنه في عام ٥٩ / ١٩٦٠ (بمعدل زيادة سنوية قدره حوالي ٧٨% في المتوسط ، اي بزيادة قدرها ثلاثة اضعاف الزيادة في معدل النمو السكاني) . ويتبين ذلك من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

تطور الاستهلاك النهائي في ج.م.ع.

(٦٠/٥٩ - ١٩٦٧/٦٦)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنية)

السنة	الاستهلاك النهائي	الزيادة السنوية في الاستهلاك النهائي	معدل الزيادة في الاستهلاك النهائي (%)	اجمالي الدخل المحلي	معدل الزيادة السنوية في الدخل المحلي	معدل نمو السكان
٦٠/٥٩	١١٩٩٧	—	—	١٢٨٥٢	—	—
٦١/٦٠	١٢٤٩٢	٤٩٥	٤ر٤	١٣٦٣٥	٦	٣
٦٢/٦١	١٣٤٨٦	٩٩٤	٨ر٥	١٤١١١	٣ر٧	٢ر٩
٦٣/٦٢	١٤٨٩٥	١٤٠٤	١٠ر٤	١٥٦٢٨	١١ر٨	٢ر٩
٦٤/٦٣	١٦٥١١	١٦٢١	١٠ر٩	١٧٣٩٦	١٣ر٨	٣ر١
٦٥/٦٤	١٩٠٠٢	٢٤٩١	٦ر٧	١٨٨٤٥	١١ر٣	٣ر١
٦٦/٦٥	٢٠٦٥٢	١٦٥٠	٨ر٧	٢٠٥٠٦	—	٣ر٥
٦٧/٦٦	٢١٥٥٤	٩٠٢	٤ر٤	—	—	٢ر٩

المصدر : انظر مصادر جدول رقم (١) ص ص ٧٤ و ٧٦ في المصدر الاول ، ص ١٠٤ في المصدر الثاني.

وكان من نتيجة هذا التزايد في معدلات الطلب الاستهلاكي ان جمدت نسبة الاستهلاك النهائي الى اجمالي الناتج المحلي ، حيث استمرت على ما كانت عليه منذ عام ١٩٦٠ .

٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
٧٨٢	٨٥٦	٨٩١	٨٨٤	٨٧٥	٨٦٦	٨٦٥	٨٧١
نسبة الاستهلاك النهائي الى اجمالي الناتج المحلي							

المصدر : مصادر جدول رقم (١) .

عناصر التضخم في الطلب الاستهلاكي :

بتحليل الاستهلاك الكلي النهائي الى نوعيه الاساسيين : استهلاك افراد واستهلاك حكومي (جماعي) ، نجد ان الاستهلاك الجماعي قد زاد بمعدل مرتفع جدا بالمقارنة باستهلاك الافراد . والجدول رقم (٣) يبين ذلك .

جدول رقم (٣)

تطور الاستهلاك الفردي والجماعي (١٩٦٧/٦٦-٦٠/٥٩)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	استهلاك افراد	استهلاك جماعي	معدل الزيادة السنوي في استهلاك الافراد (%)	معدل الزيادة السنوي في الاستهلاك الحكومي (%)
٦٠/٥٩	٩٢١,٦	٢٢٨,١	-	-
٦١/٦٠	٩٩٣,٣	٢٥٥,٩	٢,٢	١٢,٤
٦٢/٦١	١١٠١,٥	٢٤٧,١	١٠,٩	٣,٤
٦٣/٦٢	١١٧٠,٨	٣١٨,٢	٦,٣	٢٨,٨
٦٤/٦٣	١٢٤٩,٣	٤٠١,٨	٦,٧	٢٦,٣
٦٥/٦٤	١٣٣٠,٩	٤٣١,٣	٦,٥	٧,٣
٦٦/٦٥	١٥٨٣,٣	٤٨١,٩	٨,٢	١٠,٢
٦٧/٦٦	١٦٦٢,٠	٤٨٨,٤	٥,٣	١,٣

المصدر : مصادر جدول رقم (١) . ص ٢٨ و ٢٩ في المصدر الاول ، ص ١٠٤ في المصدر الثاني .

ومن تحليل الجدول رقم (٣) يتبين لنا ما يلي :

١ - لقد حقق الاستهلاك الجماعي (الانفاق الاستهلاكي لقطاع الخدمات) أعلى نسبة في مشكلة تضخم الاستهلاك حيث بلغ متوسط معدل الزيادة السنوى فيه الى ١١٢% وهذه الزيادة لم تتوافق مع الزيادة في نمو القطاعات السلعية . وعلى ذلك فيجب الاقلال من هذا النوع من الانفاق لكي يتمشى مع النمو في القطاعات السلعية . (١)

٢ - حقق استهلاك الافراد ، من الناحية الاخرى ، زيادة بمعدل متوسط سنوى قدره حوالى ٥% . ورغم ان هذه النسبة تعتبر منخفضة بالمقارنة بالاستهلاك الحكومى الا انها تعتبر مرتفعة من وجهة نظر الزيادة فى الدخل المحلى . وقد ثاب السبب فى هذه النسبة المرتفعة هو تضخم الاجور وزيادتها ولم يقابلها زيادة فى الدخل المحقق . وهذا يعكس عدم الربط بين سياسات الاجور وحوافز الانتاج ومعايير الكفاية الانتاجية .

(١) يجدر الاشارة هنا الى ان السبب الاساسى فى تضخم هذا النوع من الانفاق هو الاسراف فى استخدام استثمارات المتابعة والموازنات التقديرية فى قطاع الخدمات مما ادى الى زيادة استهلاك الورق وما يقابله من زيادة فى العمل الادارى والاجور والمصروفات غير المباشرة المصاحبة لهذا النوع من التداول وعلى جميع المستويات . ومن شأن ذلك مضاعفة الانفاق على الخدمات بدلا من زيادتها على القطاعات السلعية والتي تحتاج فعلا الى استثمارات متابعة وموازنات تقديرية .

٣٠٦ تطور الاستهلاك من بعض السلع :

تبرز مشكلة التصخم في الطلب الاستهلاكي بوضوح اذا ما درسنا تطور الاستهلاك من بعض السلع الهامة . وهذه الصورة يعطيها لنا جدول رقم (٤) .

ويشير الجدول الى ان الاستهلاك من بعض السلع الغذائية قد ارتفع ارتفاعا كبيرا ، في حين ان البعض الآخر قد انخفض الاستهلاك منه كالارز مثلا حيث وصل معدل انخفاضه ٣٤,٢% في عام ١٩٦٦/٦٥ و ١٦,٢% في عام ١٩٦٧/٦٦ . ويرجع السبب في نقص الكمية المستهلكة من الارز خلال السنتين المشار اليهما الى ارتفاع سعر الكيلو منه من اربعة الى ثمانية قروش . ونود الاشارة هنا الى ان ارتفاع سعر الارز كان ناتجا من سياسة التصدير التي هدفت الى رفع الصادرات منه بدرجة كبيرة مما ادى الى نقصان الكمية المتاحة للاستهلاك المحلي بالنسبة للطلب عليه وبالتالي الى رفع ثمنه . وكان من نتيجة ذلك ان تحول المستهلكين الى استهلاك سلعا بديلة (كالمكرونه مثلا) والتي زادت الكمية المستهلكة منها في ذات السنتين بمعدل بمتوسط قدره ٢١,٤% .

كذلك انخفض الاستهلاك من الاعمشة القطنية في السنين الاخيرة وذلك نتيجة لارتفاع اسعارها وظهور بعض انواع الاعمشة الاخرى المنافسة لها ، والى انخفاض الانتاج من المنسوجات القطنية . وقد ادى الى ارتفاع اسعار الاعمشة القطنية زيادة الصادرات منها . كذلك انخفض معدل الزيادة في استهلاك الاحذية الجلدية والمصنوعات الجلدية الاخرى وذلك لاتجاه اسعارها الى الارتفاع ولظهور انواع اخرى بديلة مثل النايلون والبلاستيك . اما عن الاستهلاك من المنظفات ، فقد اتجه معدل الزيادة فيها الى الارتفاع ، حيث اصبح الاستهلاك فيها ضروري واساسي وخاصة لسكان الحضر . اما الاستهلاك من الادوية فقد انخفض ووصل معدل الانخفاض الى ٢٢% في عام ٦٦ / ٦٧

جدول رقم (٤)

معدلات تطور الاستهلاك من بعض السلع ١١/٦٠ - ١٢/٦٦

في المائة							المجموعة السلعية
٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	
١. سلع غذائية:							
٤ر٥	(١٢ر٢-)	٦ر٠	٦ر٠	٠ر٧	١١ر٠	٢ر٠	قمح
(١٢ر٢-)	(٣٤ر٢-)	-	-	-	-	-	ارز
١٢ر٢	٢١ر٥	٧ر٠	١٣ر٠	١٠ر٠	١٣ر٠	٥ر٥	مكرونة
٢١ر٥	٥ر٤	-	-	-	-	-	لحم
٢ر٤	١ر٨	-	-	-	-	-	اسماك
٢ر٠	٢ر٤	٦ر٠	٦ر٠	٨ر٠	٦ر٠	٥ر٥	سكر
١٣ر١	١٣ر١	٢٦ر٠	(٠٣ر٢-)	١٣ر٠	٣ر٠	٥ر٥	شاي
٢. وقود:							
٥ر٥	٢ر٣	٤ر٠	٤ر٠	٧ر٠	٥ر٥	١ر٠	كبريت
١٦ر١	٢٦ر٤	٢٨ر٠	٢١ر٠	٢٧ر٠	٢١ر٠	٢٦ر١	بوتاجاز
٣. اقمشة ومنسوجات:							
(٦ر٥-)	٢ر٧	(٣ر٠-)	٦ر٠	٧ر٠	(٠٣ر٢-)	٢ر٠	قطنية
١ر٧	١٤ر٤	١٠ر٠	(١٥ر٠-)	٠ر٤	١ر٠	٢ر٠	حريرية
٤. احدىة ومصنوعات جلدية:							
(٤ر٤-)	٣ر٩	٨ر٠	١٠ر٠	١٨ر٠	١١ر٠	٢ر٠	احدية
(٣ر٤-)	١٢ر٢	١ر٠	١١ر٠	-	١١ر٠	١ر٠	مصنوعات جلدية
٥. سلع ليمائية وادوية:							
٣٠ر٨	٦٢ر٢	١٧ر٠	٢٣ر٠	٦٤ر٠	٥٢ر٠	٤٣ر٠	مقتطفات
(٧ر٧-)	٥ر٢	٢٤ر٠	٩ر٠	٣٧ر٠	١٥ر٠	٦ر٠	ادوية
٦. سلع معبوة:							
(٤٦ر٧-)	٤٣ر٣	٣ر٠	٨ر٠	١٥ر٠	٢٧ر٠	٩٣ر٠	ثلجات
(٢١ر٩-)	(١٥ر٩-)	١ر٠	٢٤ر٠	٥٦ر٠	٢٨ر٠	٩٦ر٠	عصارات
٢٥ر٢	(٣٤ر٣-)	٣٩ر٠	(٢٨ر٠-)	٩ر٠	١٢ر٠	(٤ر٠-)	مواقد ليروسيين
(٣٤ر٧-)	٢ر٨	٣٦ر٠	٧٦ر٨	(٥٣ر٠-)	٦٥ر٠	٨١ر٠	سخانات

المصدر: مصادر جدول رقم (١) ص ٨٢ - ٨٥ في المصدر الاول ، ص ١١٠ - ١١٤ في المصدر الثاني.

بعد ما كان مرتفعاً خلال سنى الخطة . ويرجع هذا الانخفاض فى السنة الاخيرة الى عدة عوامل منها : توجيه القائمين بالعلاج على الاقتصاد على الادوية الضرورية للمرضى دون اسراف ، والى احكام الرقابة على استهلاك الادوية فى المستشفيات العامة والوحدات الريفية والتأمين الصحى . . . الخ ، ثم الى العمل على الحد من الاستهلاك من الادوية التى تعتبر من النوع الكمالى مثل الفيتامينات والتى كانت تستهلك على نطاق واسع دون الحاجة الضرورية لها ، واخيراً الى السياسة السعرية والدخلية التى اتخذتها الحكومة والتى ساهمت الى حد كبير فى خفض الاستهلاك من الادوية . اما عن السلع المعمرة ، فتشير الاحصائية الى انخفاض الاستهلاك منها خلال العامين الاخيرين ٦٦/٦٥ ، ٦٦/٦٦ وان معدل الزيادة كان فى تناقص مستمر خلال سنى الخطة . . . ومن المعلوم ان نقص الاستهلاك (او زيادته بمعدل متناقص) من هذه السلع يرجع اساساً الى ارتفاع اسعارها فى السوق المحلى .

٤٠٦ عوامل تزايد الاستهلاك النهائى :

هناك عدة عوامل ادت الى التضخم فى الاستهلاك النهائى خلال الستينيات ، ومن اهم هذه العوامل ما يلى :

١ . التضخم السكانى :

لقد ادى التضخم السكانى فى الج . ع . م . خلال الستينيات الى زيادة الاستهلاك النهائى من السلع والخدمات المختلفة . ولقد صاحب المعدل المرتفع للمواليد انخفاض فى معدل الوفيات الامر الذى ادى الى زيادة الاستهلاك . بالاضافة الى ذلك ، ادت حركة التصنيع خلال الفترة المشار اليها الى الهجرة من الريف الى الحضر حيث تتوافر ظروف العمل بالمصانع الحديثة ومالها من فوائد الاجور المرتفعة بالمقارنة بالمناطق الريفية ، مما دعى

الى ارتفاع مستوى معيشة العمال وحدوث تغيرات جوهرية فى الانمـاط
الاستهلاكية لهذه المجموعة من السكان .

٢٠ التوسع فى الانفاق على الخدمات الحكومية:

فقد ادى التوسع فى الخدمات الحكومية سواء بالمجان او بمقابل رمزى
الى الاقلال من حجم الادخار المتاح حيث اصبحت هذه الخدمات تؤدى دون
الحاجة الى مدخرات لها خاصة بالنسبة للطبقات ذوى الدخل المتوسطة .
مثال ذلك التوسع الكبير فى التعليم والصحة بالمجان . فقد ادى ذلك الى زيادة
الطلب على الاستهلاك السلعى فى الوقت الذى لا يكون قطاع الخدمات قد
ساهم مساهمة مباشرة فى انتاج السلع اللازمة لاشباعه .

٣٠ ارتفاع معدلات الزيادة فى الاجور:

ولقد ادى هذا العامل الى التأثير مباشرة على الاستهلاك النهائى
للطبقة العاملة حيث ان ارتفاع متوسط الاجور السنوى سيؤدى بالضرورة الى
ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وغيرها وذلك لارتفاع الميل الحدى
للاستهلاك لهذه الطبقة . كذلك فان زيادة اجور الزراعيين نتيجة لقوانين
الاصلاح الزراعى ادت الى ارتفاع الاستهلاك من السلع الزراعية وغيرها .
وبالذكر هنا ان ارتفاع الاجور بهذه الحالة لم يصاحبه زيادة مماثلة فى
الانتاجية .

٥٤. تزايد حجم العمالة :

فقد أدت سياسة العمالة التي اتبعتها الحكومة خلال هذه الفترة الى خلق وظائف جديدة تتناسب مع القوى العاملة المتاحة ، مما أدى الى تكديس الافراد في الوظائف دون الحاجة الفعلية اليهم وبالتالي أدى الى نقص الانتاجية مع زيادة الاجور كما ذكرنا سابقا .

٥٥. التوسع في البيع بالتقسيط :

فقد اتخذت الحكومة سياسة البيع بالتقسيط خاصة في حالة السلع المعمرة كالثلاجات والبيوتاجاز والسخانات والتليفزيون ٠٠٠ الخ مما أدى الى ارتفاع الاستهلاك وزيادة الطلب على هذه السلع زيادة مفاجئة من جانب فئات الشعب ذوي الدخل المتوسطة والتي لم يكن في استطاعتها الاقبال على شراء هذه السلع بالنقد .

٥٦. سوء استخدام "فائض الحاصلات الامريكية" :

فقد أدى استخدام هذا الفائض في تمويل العجز في الميزانية الجارية وليس في تمويل الاستثمارات الى زيادة الانفاق على الخدمات وبالتالي الى زيادة الاستهلاك .

٥٧. سوء امتصاص "الفائض الاقتصادي" :

وما يجدر الاشارة به هنا هو عدم امتصاص الفائض الاقتصادي السدي كان يسود العلاقات الاقتصادية والاجتماعية قبل الخطة وتخصيص هذا الفائض لصالح عملية التنمية . وتشمل السياسات التي اتخذت في هذا الشأن سياسة

تأجيل اقساط المنتفعين من قانون الاصلاح الزراعى وتحديد الاجارات الزراعية وسياسة تحديد اجارات المساكن . اضع الى ذلك عدم اهتمام سياسة التسعير بتحقيق التوازن بين العرض والطلب .

٥٨ "اثر المحاكاة"

فقد ادى التوسع السريع فى وسائل الاعلام الى زيادة فاعلية اشر المحاكاة . فقد امكن عن طريق ذلك للطبقات ذوى الدخول المرتفعة الى محاكاة الانماط الاستهلاكية السائدة فى الدول الثرية المتقدمة . وكذلك امكن عن طريق ذلك للطبقات متوسطة الدخل الى محاكاة انماط الاستهلاك السائدة بين العائلات التى تتمتع بدخل مرتفع . وقد ساعد على ذلك تسهيل البيع بالتقسيط ، كما ذكرنا سابقا .

وهنا نود الاشارة ايضا انه بجانب العوامل المذكورة اعلاه ، كانت هناك اسباب اخرى قائمة كالعادات والتقاليد المتعلقة بانماط استهلاكية معينة فى المناسبات المختلفة . وقد ادت العوامل المذكورة الى تقوية اثر هذه العادات والتقاليد .

٥٠٦ ضرورة التحكم فى الاستهلاك النهائى ووسائله :

ولقد ظهر من التحليل السابق اهمية تحديد الوسائل والاجراءات اللازمة من اجل التحكم فى تطور الاستهلاك النهائى والإقلال منه وخاصة بالنسبة للاستهلاك الجماعى . ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اتخاذ السياسات التالية :

- ٥١ . بتحديد الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق التحكم في حجم وتوزيع الدخل باتخاذ سياسة ضريبية معينة (الضرائب المباشرة على الدخل) ويؤدي ذلك بالطبع الى امتصاص القوة الشرائية لفئات الشعب المختلفة بحيث يتوافق الطلب عن السلع المختلفة مع المعروض منها ، كما سبق الإشارة . ويعتمد نجاح هذه السياسة على مدى كفاءة الجهاز الضريبي في تنفيذ الخطة الضريبية المراد تطبيقها ، كذلك على الكيفية التي يتسم بها توزيع العبء الضريبي الجديد على مختلف فئات الشعب ، بحيث يضمن استمرار وجود الحافز الاقتصادي .
- ٥٢ . الوصول الى ضغط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات ، كما سبق الإشارة ، حيث يمثل ذلك اقلال النفق على الاستهلاك الجماعي وضبطه وتوجيهه الوجهة التي تتناسب مع الاهداف العامة للخطة .
- ٥٣ . اتخاذ سياسات سعرية مناسبة للتحكم في الطلب على السلع التي تتجهز اليها الدخول (مع الاخذ في الاعتبار السياسة الجديدة بشأن الضرائب المباشرة) . وفي هذا المجال يمكن استخدام الضرائب النير مباشرة في التأثير على الاسعار او التحكم فيها مباشرة عن طريق التسعير الاجباري . ويعتمد نجاح هذه السياسة على المرونة السعرية للسلع المختلفة ومرونة الاحلال . فكلما امكن تقدير هذه المرونة تقديرا دقيقا ، كلما امكن اتخاذ السياسة المناسبة بالنسبة لكل سلعة او لمجموعات سلع معينة .

٥٤ . تحديد الاستهلاك من بعض السلع عن طريق استخدام البطاقات ، ويظهر أهمية هذا الأسلوب في حالة النقص الشديد في المعروض من بعض السلع بالنسبة للطلب عليها . وتتميز هذه الطريقة بالعدالة بين أفراد الشعب ولكن ما يعيبها هو ضرورة التأكد من وجود التجانس في السلعة ما بين الأسواق المختلفة وإمكانية تجزئتها ثم على المعيار الأدبي والذي يحدد ما هو الحد الأدنى للاستهلاك من كل سلعة بالنسبة للفرد ، حيث يدخل في ذلك اعتبارات كثيرة مثل السن والجنس ومحل الإقامة . . . الخ .

وجدير بالذكر هنا أن اتخاذ مثل هذه السياسات لابد وأن يهدف إلى جعل النمو في الاستهلاك النهائي أقل من معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي في المستقبل وذلك حتى يتسنى توليد المدخولات الكافية لسد حاجة الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية . ولا شك أن المخطط يملك العديد من الوسائل التي تمكنه من الوصول إلى هذا الهدف ، والتي يمكن الاختيار بينها بما يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد القوي . ولقد لجأت الحكومة في الج ٥٤م . إلى اتخاذ بعض من السياسات المشار إليها أعلاه ، ولا شك أن أهمية الإجراءات والسياسات قد لعبت دوراً هاماً في تحديد الاستهلاك النهائي خلال الستينيات ومن المتطلب التوقف والقاء نظرة على هذه السياسات لتحديد معرفة مدى استمرار فاعليتها في المستقبل ومدى إمكانية إدخال التعديلات المناسبة عليها والتي تتلاءم مع ظروف التطور والتغير المستمر في الأحداث وأثرها على الحياة الاقتصادية عامة وعلى الأنماط الاستهلاكية على وجه الخصوص .

المراجع العربية

- الجهاز المركزي للعبئة والاحصاء "بحث ميزانية الاسرة لعامي ١٩٥٨/١٩٥٩ في الاقليم
المصري" الادارة المركزية للاحصاء ١٩٦١
- "النتائج الاولى لبحث ميزانية الاسرة لعامي ١٩٦٥/٦٤"
مايو ١٩٦٧
- محمد عبد الله محمود شعراوي "دراسة في الاستهلاك العائلي" بحث مقدم لمعهد
التخطيط القومي . وثيقة رقم ٦٢٥٨
- موريس مكرم اللـ "محاضرات في اقتصاديات الاستهلاك النهائي والمخطط
تخطيطه" مذكرة رقم ٨٣٦ . معهد التخطيط القومي
ابريل ١٩٦٨
- نبيلة محمد سعيد الحموي "الاسعار كأداة للسياسة الاقتصادية" بحث مقدم
لمعهد التخطيط القومي . وثيقة رقم ٦٣٥٥ ، أكتوبر
١٩٦٦
- وزارة التخطيط "متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في الج.ع.م. (٦٥/٦٦)
(١٩٦٧/٦٦)" أغسطس ١٩٦٨
- "تايعة وتقييم المعالم الاساسية" للتنمية (الخطوة
الخامسة الاولى) من ٦٠/٦١ حتى ١٩٦٥/٦٤ الجزء
الاول فبراير ١٩٦٦
- "بحوث عن دراسة ميزانية الاسرة لعامي ١٩٥٩/٥٨ في مصر"
وحدة الاستهلاك . مفكوات رقم ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩
٣٢ . القاهرة

- Ackley, G. "Macroeconomic Theory" The Macmillan Company, 1961.
- Baumol, W. "Economic Theory and Operations Analysis" (2nd edition), Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1965.
- Cochrane, W. "The Economics of Consumption; Economics of Decision Making in the Household" McGraw Hill Co., N.Y., 1956.
- Commission for Technical Cooperation in Africa, "Methodology of Family Budget Surveys", Joint Project. No. 9, CCTA/CSA, Vol. I, No. 95, May 1964.
- Dernberg, T. and Mc Dougol, D. "Macro-Economics" McGraw Hill, Inc., New York, 1960.
- El-Khorazaty, "The Effect of Errors in Statement on the Coefficients of Expenditure Elasticity with Application to the Family Budget Surveys data in the U.A.R." M.A. Thesis submitted to the Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, 1968.
- Henderson, J. and Quandt, R. "Micro-Economic Theory", McGraw-Hill Inc., New York, 1958.
- Houthakker, "The Econometrics of Family Budgets", Journal of the Royal Statistical Society, A, 115, 1952. pp. 1-20.
- Johnson, J. "Econometric Methods" McGraw Hill, Inc., 1963.
- Leftwich, R. "The Price System and Resource Allocation". HOLT, RINEHART, and Winston. New York, 1960.
- Siegel, B. A "Aggregate Economics and Public Policy". Richard Irwin, Inc., 1960.

حامد سبلاوي نظم: النيران الروم مئة الف مئة الف ١٩٦٨